

أهمية الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وانعكاسه في بيان دور المنشآت في تحقيق الرفاهية الاجتماعية

دراسة استطلاعية لآراء عدد من المحللين الماليين في سوق العراق للأوراق المالية

أ.م.د. صدام محمد محمود أ.م.د. علي إبراهيم حسين م. ليث نعمان حسون
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة تكريت

laith86laith@gmail.com alialkasb78@yahoo.com Sadam_ali1@yahoo.com

المستخلص

يهدف البحث إلى اختبار حقيقة وجود تأثير لعمليات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت (CSR) في تحقيق الرفاهية الاجتماعية (SW) في البيئة العراقية، وقد تم استخدام 69 استمارة استبيان شملت عدد من المحللين الماليين في سوق العراق للأوراق المالية، لاختبار فرضيات البحث، وقد وجد أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت مع الرفاهية الاجتماعية، وأن هذا الإفصاح يؤثر بصورة إيجابية في تحقيق الرفاهية من خلال بيان دور ومساهمات هذه المنشآت في دعم القاعدة الاجتماعية الداخلية متمثلة بأفراد المنشأة، والخارجية متمثلة بأفراد المجتمع من البيئة المحيطة.

Abstract

The research aims to test the fact that there is an impact on the Corporate Social Responsibility Disclosure (CSR) in achieving Social Welfare (SW) in the Iraqi environment. 69 questionnaires were used, including a number of financial analysts in the Iraq Stock Exchange, to test hypotheses. We find that is a very high correlation significant between Corporate Social Responsibility Disclosure with social welfare. And that this disclosure positively affects the achievement of social welfare through the explain of the role it and contributions of these Corporate in support of the internal social base represented by individuals of the e Corporate, and external represented by individuals of society from the surrounding environment.

المقدمة

يعد مفهوم الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية (Corporate Social Responsibility Disclosure: CSR) من المواضيع المهمة التي يتوجب على المنشآت الاهتمام به، لغرض إعلام المجتمع بمختلف اطرافه عن أنشطتها ذات المضامين الاجتماعية، وأبرز الأنشطة التي لها أثر مباشر على المجتمع (كالأنشطة الخاصة بحماية المستهلك، والأنشطة الخاصة بحماية البيئة والموارد الطبيعية، والأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية) وتعد القوائم المالية او التقارير الملحقة بها أداة مناسبة لتحقيق الغرض الإعلامي للإفصاح.

وقد تزايد الاهتمام بموضوع المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت في الآونة الأخيرة من قبل المنظمات المحاسبية المهنية والجهات الاكاديمية في أغلب الدول الغربية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية أوضح معهد المحاسبين القانونيين في تقريره المنشور عام ١٩٧٣م، أنه من ضمن أهداف القوائم المالية إعداد تقرير عن تلك الأنشطة الخاصة بالمنشأة، والمؤثرة في المجتمع، وكذلك منظمة الأمم المتحدة ضمن الميثاق العالمي (Global compact) في العام ١٩٩٩

بهدف تشجيع قطاع الاعمال على تبني المبادئ في مجال حقوق الإنسان وإجراءات العمالة والبيئة. كما ويعد الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمنشأة أداة مهمة لتلبية احتياجات المستخدمين للمعلومات المحاسبية سواء اكانوا داخليين او خارجيين وبيان دور المنشآت في دعم وتحقيق الرفاهية الاجتماعية (Social Welfare -SW) في البيئة المحيطة بها.

مشكلة البحث

تم تحديد مشكلة البحث بالتساؤل التالي: هل هناك تأثير للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في دعم الرفاهية الاجتماعية؟

فرضية البحث

يقوم البحث على الفرضيات الآتية:

١. هناك فروقات معنوية من وجهة نظر الأفراد عينة البحث حول متغيرات البحث.
٢. هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت والرفاهية الاجتماعية ككل.
٣. هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت وأبعاد الرفاهية الاجتماعية (الاحتياجات الإنسانية، اساسيات الرفاهية، الفرص).
٤. هناك تأثير ذو دلالة معنوية للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت في الرفاهية الاجتماعية ككل.
٥. هناك تأثير ذو دلالة معنوية للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت في بُعد الرفاهية الاجتماعية الخاص بالاحتياجات الإنسانية الأساسية.
٦. هناك تأثير ذو دلالة معنوية للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت في بُعد الرفاهية الاجتماعية الخاص بأساسيات الرفاهية.
٧. هناك تأثير ذو دلالة معنوية للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت في بُعد الرفاهية الاجتماعية الخاص بالفرص.
٨. تختلف أهمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت باختلاف مستوى التأهيل العلمي لأفراد العينة.
٩. يختلف مفهوم الرفاهية الاجتماعية باختلاف مستوى التأهيل العلمي لأفراد العينة.
١٠. تختلف أهمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت باختلاف مستوى الخبرة لأفراد العينة.
١١. يختلف مفهوم الرفاهية الاجتماعية باختلاف مستوى الخبرة لأفراد العينة.
١٢. تختلف أهمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت باختلاف التخصص لأفراد العينة.
١٣. يختلف مفهوم الرفاهية الاجتماعية باختلاف التخصص لأفراد العينة.

أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من الأهمية المتوخاة من الإفصاح المحاسبي الاختياري عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت بصورة عامة وأهميته في ترشيد قرارات الاستثمار بصورة عامة وقرار الاستثمار المسؤول اجتماعياً بصورة خاصة كونها قرارات مهمة وذات تأثير مهم وكبير في مختلف المنشآت. وكذلك لأهمية تحقيق الرفاهية الاجتماعية ودور المنشآت عبر افصاحها عن مسؤوليتها الاجتماعية في بيان مساهمتها بدعم تلك الرفاهية.

أهداف البحث

- يهدف البحث الى بيان أهمية الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت في تحقيق الرفاهية الاجتماعية، وينبثق من هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:
١. التعريف بمفهوم وأبعاد الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.
 ٢. بيان ماهية الرفاهية الاجتماعية وكيفية قياسها.
 ٣. بيان دور وتأثير الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الرفاهية الاجتماعية واختبار هذا التأثير في بيئة المنشآت العراقية.

منهجية البحث

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي من خلال الأدبيات والنشرات العلمية ذات الصلة بموضوعه من رسائل جامعية ودوريات وكتب عربية واجنبية ومقالات انترنت. فضلاً عن المنهج التحليلي من خلال إعداد وتوزيع استمارة الاستبيان.

الدراسات السابقة

- هناك العديد من الدراسات التي تناولت الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وبعضها أشار ضمناً إلى انعكاسات هذا الإفصاح في بيان الدور المُدرَك لمستخدميه في دعم البيئة المحيطة والمجتمع، ومن هذه الدراسات ما يلي:
١. دراسة (Majumder et al., 2017: 1): هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين حوكمة المنشآت والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية، وقد تم فيها تحليل البيانات لـ ٢٩ دراسة سابقة نشرت بين عامي ٢٠٠٤-٢٠١٦، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك ارتباط إيجابي كبير بين حجم مجلس الإدارة، وتكرار اجتماعات مجلس الإدارة، ومصداقية المدققين مع الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية، كما ان هناك علاقة معنوية كبيرة بين الملكية والمركزية الإدارية إلا أنها سلبية، وفي المقابل، فإن استقلالية المجلس، والتنوع بين الجنسين، وتكوين المديرين غير التنفيذيين، والملكية الحكومية، والملكية الأجنبية، والملكية المؤسسية ترتبط ارتباطاً معنوياً وإيجابياً مع الإفصاح الاجتماعي. كما أن العلاقة بين التنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة والإفصاح الاجتماعي للمنشآت تتأثر بالاختلافات في بلد الدراسة.
 ٢. دراسة (Zhong & Gao, 2017: 348): هدفت الدراسة إلى التحقق من العلاقة بين الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وكفاءة الاستثمار في المنشأة. وقد تم في الدراسة اختبار الفرضيات في بيئة المنشآت الصينية المدرجة في البورصة للأعوام من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٣، وقد تم تضمين جودة التقارير المالية كمتغير حاكم. وقد تم اختبار العلاقة وفق حالتين هما؛ نقص الاستثمار والإفراط بالاستثمار. وقد وجد أن المنشآت التي تقوم بالإفصاح تكون أعلى كفاءة استثمارية، مقارنة بالمنشآت التي تقوم بذلك. كما ان هذه العلاقة تكون أكثر وضوحاً في حالة الإفراط بالاستثمار مقارنة بالاستثمارات المنخفضة، وأن الارتباط يكون أقوى بالنسبة للمنشآت ذات الجودة المنخفضة للتقارير المالية.
 ٣. دراسة (Qiu et al., 2016: 102): هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين الإفصاح البيئي والاجتماعي للمنشأة وربحيتهما والقيمة السوقية. وتوصلت إلى أن الربحية للعام السابق تدفع إلى إجراء الإفصاح الاجتماعي للعام الحالي. إلا أنه لم تجد الدراسة أي علاقة بين الإفصاح البيئي والربحية. وبالرغم من أن الدراسات السابقة أظهرت اهتمام كبير بالإفصاح البيئي إلا ان النتائج

- تشير إلى أهمية الإفصاح الاجتماعي من جانب المستثمرين. ووجد أيضاً أن المنشآت التي تقوم بإفصاح اجتماعي بصورة أكبر لها قيم سوقية أعلى. ويكشف تحليل إضافي أن هذا الارتباط مدعوم بارتفاع معدلات النمو المتوقعة في التدفقات النقدية لهذه المنشآت. كما تشير النتائج إلى أن المنشآت ذات الموارد الاقتصادية الأكبر تقدم إفصاحاً أكثر شمولاً وتؤدي إلى فوائد اقتصادية إيجابية صافية.
٤. دراسة (Bowerman & Sharma, 2016: 202): تبحث الدراسة فيما إذا كان الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية مرتبطاً بالقيم السوقية للمنشآت وأنه يوفر معلومات ذات قيمة إضافية للمستثمرين. وقد اعتبرت الدراسة أن الإفصاح وفق المبادرة العالمية لإعداد التقارير المالي (Global Reporting Initiative-GRI) مكافئة لعمليات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية. وتوصلت إلى أن المستثمرين في المملكة المتحدة يأخذون في الاعتبار معلومات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في مجموع المعلومات التي يستخدمونها في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، في حين لا يبدو أن المستثمرين اليابانيين يجدون أن الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية يوفر معلومات إضافية إلى جانب المعلومات المالية للمساعدة في تقييمات المستثمرين للمنشآت.
٥. دراسة (Platonova et al., 2016: 1): تبحث هذه الدراسة في العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للمنشآت، والأداء المالي للمصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي (GCC) خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠٠٠ عن طريق تحليل المحتوى للتقارير السنوية المفصّل عنها من قبل المصارف عينة البحث. وتشير نتائج هذه الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية كبيرة بين الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للمصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي. وتظهر النتائج أيضاً وجود علاقة إيجابية بين الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي في المستقبل للمصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي.
٦. دراسة (Huang & Watson, 2015: 1): حيث تم استعراض بعض البحوث المتخصصة بالجانب المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية للمنشآت وذلك في ١٣ مجلة عالمية متخصصة، خلال العقد الماضي (٢٠٠٤-٢٠١٥)، وتم خلال الدراسة مناقشة تلك الأبحاث حيث تم التركيز على أربع فقرات هي؛ (١) محددات المسؤولية الاجتماعية للمنشآت. (٢) العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للمنشآت والأداء المالي. (٣) عواقب المسؤولية الاجتماعية للمنشآت. (٤) دور الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت وتأكيد (ضمان) هذا الإفصاح، وقد قدمت الدراسة مجموعة من المقترحات لمعالجة موضوعات المسؤولية الاجتماعية للمنشآت في الجانب المحاسبي.
٧. دراسة (Suttipun, 2014: 836): هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين خصائص المنشآت والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية، والأداء المالي. حيث تم استخدام التقارير السنوية للفترة من ٢٠١١-٢٠١٢، والتي تضم ٢٢٠ منشأة مدرجة في سوق الأوراق المالية في تايلند لقياس مدى الإفصاح وفق أسلوب تحليل المحتوى. وقد وجد أن جودة مدقق الحسابات له تأثير كبير على مستوى الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية. ووجد أن مستوى التقرير ونوع الصناعة يؤثر تأثيراً كبيراً على الأداء المالي للمنشآت.
٨. دراسة (Hung et al., 2013: 1): اختبرت الدراسة تأثير الإفصاح الإلزامي عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت في تخفيض حالة عدم تماثل المعلومات في المنشآت المدرجة في السوق الصينية، وقد وجد أن هناك خلاف للانتقاد الذي وجه لذلك الإفصاح من حيث افتقاره للمصداقية

وللأهمية في الأسواق الناشئة، حيث اثبتت النتائج أن الإفصاح الإلزامي لتلك المسؤولية يحقق خفض في مستوى عدم تماثل المعلومات، كما أن العلاقة تكون أكثر وضوحاً في المنشآت التي لديها مخاطر سياسية/اجتماعية.

٩. دراسة (Dhaliwal et al., 2011: 59): اختبرت الدراسة الفائدة المحتملة للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في تخفيض تكلفة رأس المال للمنشآت، وقد وجد أن المنشآت التي لديها ارتفاع في تكلفة رأس المال في العام السابق تميل إلى الإفصاح عن هذه المسؤولية في السنة الحالية، ووجد أن هذا الإفصاح يساعد في جذب المستثمرين والمحللين.

١٠. دراسة (أرديني، ٢٠٠٦: ١٥١): هدفت الدراسة الى بيان أساليب الإفصاح المحاسبي التي يمكن استخدامها في اعداد المعلومات المعبرة عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت والتي يمكن الإفصاح عنها في القوائم المالية لمختلف الطوائف المستفيدة، وقد تمثلت مشكلة الدراسة في ان القوائم المالية بوضعها الحالي في العراق قاصرة عن توفير المعلومات عن المسؤولية الاجتماعية التي يحتاجها قراء القوائم المالية. وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج أبرزها ان من الصعوبات التي تواجه الإفصاح المحاسبي عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للمنشآت هو عدم وجود أسلوب موحد لعرض هذه المعلومات، فضلا عن ان معظم مخرجات الأنشطة الاجتماعية سواء أكانت مالية او كمية تؤثر في نفقات ومطلوبات وموجودات المنشأة وقراراتها الإدارية التي تعد مسألة الإفصاح عنها من صلب العمل المحاسبي.

ويلاحظ من الدراسات السابقة أن هناك اهتمام كبير سابق ولا زال بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية، وقد تم اختبار أهمية ومحددات وأثار هذا الإفصاح وكذلك العوامل المؤثرة فيه، إلا أياً من تلك الدراسات لم تقدم اختبار لأثاره في تحقيق الرفاهية الاجتماعية. وبعد تناول مقدمة ومنهجية البحث وبعض الدراسات السابقة ذات العلاقة بمتغيرات البحث، سيتم استعراض ما تبقى من البحث ضمن أربعة محاور، الأول يتم فيه بيان مفهوم الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وأهم المؤشرات التي يمكن ان يتضمنها، والثاني مفهوم الرفاهية الاجتماعية وابعادها وكيفية قياسها، والثالث، سيتم فيه اختبار الفرضيات والمحور الرابع سيخصص لاستعراض اهم النتائج والتوصيات.

المحور الأول: مفهوم ومؤشرات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

١/١ مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنشآت

تعددت وجهات النظر حول إعطاء تعريف محدد لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنشآت سواء من قبل الباحثين الأكاديميين أو من جهة منظمات وهيئات محلية ودولية، إذ تم إحصاء ٣٧ تعريفاً أكاديمياً مختلفاً في دراسة (Dahlsrud, 2008: 3) خلال ١٩٨٠-٢٠٠٣، وحددت الدراسة الابعاد الأكثر شيوعاً في التعاريف المعطاة للمسؤولية الاجتماعية للمنشآت وهذه الابعاد هي: (بعد أصحاب المصالح، البعد الاجتماعي، البعد الاقتصادي، البعد الطوعي، البعد البيئي). وأكدت دراسة (Carroll & Shabana, 2010: 86) أن جذور (*) مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنشآت يمتد لما قبل الحرب العالمية الثانية، إلا أن أبرز إشارة له كان في عام ١٩٤٦ على لسان عميد كلية هارفارد لإدارة الاعمال بأن الوقت قد حان أن تتحمل منشآت الاعمال المسؤوليات تجاه المجتمع.

(*) للتعرف أكثر على التطور التاريخي لمفهوم (CSR) ينظر في كل من: (Carroll & Shabana, 2010)؛ (Dahlsrud, 2008).

وخلال السبعينات من القرن الماضي اهتم الكتاب بالجانب الاجتماعي دون النظر بالقضايا البيئية ضمن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت، كما هو الحال الآن بالإدارة البيئية التي تتناول القضايا البيئية دون تناول ومناقشة القضايا الاجتماعية، ومن ثم وفي التسعينات من القرن الماضي اعتبرت القضايا البيئية كمجموعة فرعية من المسؤولية الاجتماعية للمنشآت، إلا أن الجانب الاقتصادي بقي الجدل حول تضمينه في المسؤولية الاجتماعية بالرغم من شموليتها للمسؤولية الاقتصادية في بعض تعاريفها (على سبيل المثال المسؤولية تجاه المساهمين) (Montiel, 2008: 257).

وبينت دراسة (Carroll & Shabana, 2010: 86) أن هذا المفهوم في تطور مستمر ففي عام ٢٠٠٩ تم إنشاء المسؤولية الاجتماعية للمنشآت الدولية وهي منظمة جديدة تدعم الانتقال مما وصفته "المسؤولية الاجتماعية للمنشآت القديمة" أو (CSR 1.0) إلى "المسؤولية الاجتماعية للمنشآت الجديدة" أو (CSR 2.0).

إن أول من عرف الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية هو (Peter Drucker) الذي اعتبرها التزام منشأة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل به. فهي تتمثل بالموازنة بين الأهداف الاجتماعية والأهداف الاقتصادية وذلك من خلال مواجهة التحديات الاجتماعية المختلفة. والخذ بعين الاعتبار بصفة طوعية للاهتمامات الاجتماعية والبيئية من طرف المنشأة أثناء أدائهم لأنشطتهم التجارية وكذلك في علاقاتهم مع اصحاب المصالح (عبدالرحمن، ٢٠١٢: ١١). فهو التزام المنشأة في أن تتصرف اجتماعياً ومسؤولاً بيئياً وهي تسعى جاهدة لتحقيق الأهداف الاقتصادية. (Isaksson & Steimle, 2009: 170) وذكرت دراسة (Carroll & Shabana, 2010: 89) تعريف (Carroll) ١٩٧٩ الذي بين أن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت يجب ان تشمل الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والخيرية، المتوقعة للمجتمع من المنشآت في مرحلة معينة من الزمن. ويعد هذا التعريف الأكثر استخداماً من قبل الباحثين الأكاديميين خلال ٢٥ سنة الماضية حسب رأي الدراسة، واتفق دراسات اخرى على أهميته (Van Marrewijk, 2003: 95)، (Montiel, 2008: 252). إذ حددت اربعة ابعاد للمسؤولية الاجتماعية للمنشآت هي المسؤولية الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والخيرية. وقد قدم مؤشر داو جونز للاستدامة (Dow Jones Sustainability Index) تعريفاً مقبولاً عموماً عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت بأنه نهج الأعمال التي تخلق القيمة للمساهمين على المدى الطويل من خلال تبني الفرص وإدارة المخاطر الناجمة عن التطورات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية (Crawford & Scaletta, 2006: 39).

وبيّن (Wilson, 2003: 2) أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنشآت هو ذو صلة بدور المنشآت في المجتمع، وأنه يمثل مسؤولية أخلاقية حتمية لمدراء الأعمال، ليس فقط لحماية مصالح المساهمين، أو المصلحة الذاتية الخاصة بهم، ولكن أيضاً للمجتمع بشكل عام، وتساهم المسؤولية الاجتماعية للمنشآت في استدامة المنشآت من خلال دراسة أخلاقية عن اسباب التزام مدراء الأعمال باحترام احتياجات المجتمع.

وعرفها (Hughen et al., 2014: 57) بأنها مصطلح يستخدم لوصف وعي المنشأة لتأثير عملياتها على الاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومراعاتها لمتطلبات الحوكمة، وكذلك الخطوات التي تتخذها للتواصل والتعامل مع تلك الاهتمامات. وتركز أنشطة المسؤولية الاجتماعية للمنشآت على قيمة المنشآت على المدى الطويل من خلال تعزيز العمليات الإستراتيجية وتحسين

سمعة وإدارة المخاطر بها، كما أنها تؤدي عادة إلى تنسيق الجهود لتحسين المجتمع وكذلك لتقليل استهلاك المنشأة للموارد الطبيعية.

وبناءً على ما سبق يمكن القول إن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت قد تتمثل بكافة الاستراتيجيات والآليات التي ترسخ في الإجراءات التنظيمية للمنشأة بحيث تعكس كافة الأنشطة الاجتماعية والبيئية والاقتصادية التي يتم ممارستها، وكذلك المتوقع القيام بها من قبل كافة أصحاب المصالح بضمنها المجتمع والبيئة المحيطة بالمنشأة.

وفي هذا الجانب لا بد من التفرقة بين المساءلة والمسؤولية: فالمساءلة تختلف عن المسؤولية في أن الأخيرة تشير لواجب الفرد للأداء بطريقة معينة، بينما تشير المساءلة لواجب الفرد في التفسير، والتبرير أو الإقرار بأفعاله أو أفعالها (Fulop & Hernadi, 2014: 3). ومع ذلك فإن موازنة الاستجابة لمطالب المسؤولية الاجتماعية الكبيرة والمساءلة تمثل تحدياً كبيراً أمام المنشآت، وتنبوي على تحديث الاستراتيجية التنظيمية (Crutzen & Herzig, 2013: 170).

وقد تتسع فئات أصحاب المصالح المهتمين بأداء المنشأة وفق مفهوم المسؤولية الاجتماعية لتتعدى هذه الفئات المساهمين والدائنين والعمال، حيث صنف (Fauzi et al., 2010: 1353) أصحاب المصالح وفق هذا المفهوم إلى فئتين هما:

١. أصحاب المصالح الرئيسيين: وهي تلك الفئة التي تؤثر وتتأثر مباشرة بالقرارات التي تتخذها المنشأة، وتشمل (الموردون، العملاء، الموظفين، المستثمرون، المحللين الماليين)
٢. أصحاب المصالح الثانويين: ذلك المجتمع الذي يتأثر الذي يتأثر بشكل مباشر وغير مباشر بالقرارات التي تتخذها المنشأة، وتشمل (المجتمعات المحلية، الجمهور، مجموعات الأعمال التجارية، وسائل الإعلام، المجموعات الناشطة اجتماعياً، حكومة اجنبية، الحكومة المركزية والحكومات المحلية).

لذا يجب على المنشأة أن تلبى احتياجات فئات أصحاب المصالح على اختلاف تصنيفاتها مع الاعتراف بتفاوت تأثير هذه الفئات، وبتوسع شمولية أداء المنشأة ليضم الجانب البيئي والاجتماعي إلى جانب الأداء المالي.

٢/١. المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت

بسبب الانتقادات الموجهة للمحاسبة المالية بعدم تسهيل الفهم للآثار الاجتماعية للمنشآت، لذا كان هناك دعوات للإفصاح الإضافي عن الأداء الاجتماعي بشكل متوازن مع الأداء الاقتصادي. (Schaltegger & Burritt, 2006: 40)

وتمثل المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت المحاسبة عن الأحداث الاجتماعية التي تنشأ نتيجة لإجراءات اقتصادية للمنشأة وترتبط ارتباطاً وثيقاً بها. فهي تمثل المحاسبة عن مجموعة الأحداث الاجتماعية بدلاً من مجرد المحاسبة عن الأحداث الاقتصادية (Islam, 2015: 11).

ويشير (Taylor & Taylor, 2014: 851) إلى أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة هي أقل عرضة للاعتماد الرسمي لاستراتيجية المسؤولية الاجتماعية للمنشآت. وان هذه المنشآت تكون محدودة الامكانية في امتلاك الأدوات التي تسهل نقل القيم والمعايير داخل المنشأة ولعملائها. ويشير (Idowu et al., 2013: 2366) إلى أن هناك قناتان من البحوث هما:

- المساءلة بهدف خلق الشفافية: تحقيق الشفافية لأصحاب المصالح الخارجيين الذين من المتوقع أن يدفعوا المدراء إلى اتخاذ إجراءات أكثر استدامة. وفكرة المساءلة أن المنشآت يجب أن تحاسب عن الآثار الاجتماعية والبيئية السلبية.
- المساهمة في صنع القرار وتحسين أداء المنشأة.
- ويمكن تحديد أهم الخصائص التي تتميز بها المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت بما يلي:
١. أكد (الأرضي، ٢٠١١: ٢٥١) على أنها تركز على المدى القصير الخاص بالأنشطة الخيرية والامتثال للقوانين السارية وتحسين ظروف العمل.
 ٢. معظم الدراسات التي تناولت محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمنشآت تعامل الاداء الاجتماعي والاداء الاقتصادي كمكونات مستقلة، إذ ان الصلة بينهما لا تزال غامضة (Montiel, 2008: 259).
 ٣. إن معظم الدراسات التي تناولت المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت اعتمدت في تفسيرها على نظرية أصحاب المصالح (Montiel, 2008: 259).
 ٤. أن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت تركز على تواصل الناس والمنشأة، لذا تتعلق المسؤولية الاجتماعية للمنشآت بظاهرة الشفافية مع أصحاب المصالح (Van Marrewijk, 2003: 103).
 ٥. يوضح (Shukla et al., 2013: 8) أن جذور المسؤولية الاجتماعية للمنشآت هو في الانشطة الخيرية للمنشآت (مثل التبرعات، الاعمال الخيرية، اعمال الإغاثة، وغيرها). كما أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت تركز على ماذا الذي يمكن عمله بالأرباح بعد الصنع.
- ### ٣/١ الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت

يهدف الإفصاح المحاسبي الى توفير وايصال البيانات وفق هيكلية التقارير المالية الى مختلف الفئات المستفيدة لاتخاذ القرارات، ويكون الإفصاح المحاسبي أما الزامي أو اختياري، حيث يمثل الإفصاح الإلزامي المعلومات التي يتوجب على المنشأة التقرير عنها لأصحاب المصالح وفق القواعد والقوانين التنظيمية والتي تحكم حدود ونطاق الإفصاح. أما الإفصاح الاختياري فيتمثل بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها إلى جانب معلومات الإفصاح الإلزامي، بوصفها ليست المعلومات المالية الأساسية المطلوب نشرها من جانب المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً ومتطلبات الوكالات التنظيمية للأوراق المالية. ويهدف الإفصاح الاختياري إلى تقديم وشرح إمكانات المنشآت للمستثمرين، لضمان توزيع أفضل لرؤوس الأموال وتقليل التكاليف الرأسمالية. وتحقيق اتصال أكثر ايجابية مع المستثمرين (Tian & Chen, 2009: 56). وبمعنى آخر يمثل الإفصاح الاختياري كافة المعلومات التي تقع خارج نطاق الإفصاح الإلزامي.

وقد أكدت الكثير من الدراسات (Archel & Fernandez, 2008)، (Bachoo et al., 2013) (حسن، ٢٠١٣)، (احمد، ٢٠١٣)، (فظوم، ٢٠١٥)، على أن للإفصاح عن الجوانب الاجتماعية والبيئية في المنشآت تأثير في القرارات المالية والاستثمارية في الأسواق المالية، فضلاً عن الأمور الأخلاقية، والتي لا بد أن تكون كجزء هام ومنتظم من افصاح المنشأة (Bachoo et al., 2013: 67). حيث أن هناك تزايد في عدد المنشآت التي تنتج وتعد التقارير (على اختلاف تسمياتها: كتقارير الأساس الثلاثي (Triple Bottom Line-TBL)، والتقارير الاجتماعية والبيئية، وتقارير الاستدامة، وتقارير المسؤولية الاجتماعية) لاحتساب الآثار الاجتماعية والبيئية. ففي إحدى الدراسات لعدد من المنشآت التي تقدم تقارير عن الآثار الاجتماعية والبيئية في مجموعة من الدول لوحظ أن نسبة المنشآت المعدة لهذه التقارير قد ارتفع من ١٣% إلى ٣٣% (Archel & Fernandez, 2008: 106).

وقد تم تعريف الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية بأنه عملية إيصال المعلومات المتعلقة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية للأطراف الخارجية المهتمة بالمنشأة، أو أنه التقرير عن كافة الأنشطة المختلفة التي تقوم بها المنشأة والتي يكون لها أثر على المجتمع والبيئة المحيطة بها، وذلك بما ينعكس بصورة تجعل التقارير المالية غير مضللة، والمساعدة في اتخاذ القرارات، فضلاً عن تحديد مدى قدرة المنشآت على الوفاء بمسؤوليتها الاجتماعية (حسن، ٢٠١٣: ٢٣).

كما يعرف أيضاً بأنه انتهاج سياسة الوضوح الكامل وإظهار كافة المعلومات المتعلقة بنشاطات المنشأة الاجتماعية لمختلف أصحاب المصالح، بالاعتماد على مجموعة من الأساليب في صلب القوائم المالية، لتوصيل المعلومات عن أثر نشاط المنشأة على المجتمع للأطراف الداخلية والخارجية بشكل دوري وبفترات محددة لتقويم الأداء الاجتماعي للمنشأة (فطوم، ٢٠١٥: ٣٠٥).

ويمكن القول إن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يتضمن قيام المنشأة بإيصال المعلومات عن الأنشطة البيئية والاجتماعية التي تقوم بها إلى كافة أصحاب، بصورة تقارير وبشكل طوعي، بهدف إعطاء صورة متكاملة لأداء المنشأة اقتصادياً وبيئياً واجتماعياً.

ويستلزم استيعاب نطاق الوظائف المحاسبية لمتغيرات المسؤولية الاجتماعية للمنشآت تطوير المقاييس الملائمة لقياس الأداء الاجتماعي للمنشأة، وطرق التقرير عن نتائج هذا القياس، وذلك لإعطاء تصور عام لما يمكن ان تكون عليه أسس الإفصاح الملائم للمسؤولية الاجتماعية للمنشآت، بحيث لا ينبغي ان تقف صعوبة قياس بعض التكاليف او المنافع الاجتماعية حجر عثرة امام الإفصاح عنها، خاصة وان الآثار الاجتماعية قد تكون تراكمية تظهر بعد عدة فترات بما يصعب من قياسها في تاريخ حدوثها، وذلك على افتراض ان القياس التقريبي لأغراض الإفصاح عن المنافع والتكاليف الاجتماعية في تاريخ حدوثها يكون افضل من عدم قياسها على الاطلاق، وذلك للإفصاح عن مساهمة المنشأة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية، فضلاً عن مساهمة الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في الوصول الى قرارات سليمة تتعلق في عملية التوزيع الفعال للموارد التي تمتلكها المنشأة دون هدر او ضياع (احمد، ٢٠١٣: ١٣٢).

٤/١. المحتوى المعلوماتي للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت

يجب ان يتضمن الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية مجموعة من البيانات تساعد في التعرف على مدى مساهمة المنشأة في مجالات حماية البيئة والمستهلكين والمجتمع وفي الحكم على كفاءة الأداء الاجتماعي، وتحديد العوائد الاجتماعية وتوزيع التكاليف للأنشطة الاجتماعية، حيث لم يعد الربح هو المعيار الوحيد للتفضيل من جانب المستثمرين بل أصبحت هناك معايير سياسية واقتصادية واخلاقية تؤثر في قرار الاستثمار (ارديني، ٢٠٠٦: ١٦٠).

في حين تتمثل أهمية المحتوى المعلوماتي للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت في الآتي:

١. يؤدي الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية الى تضيق فجوة المعلومات بين الإدارة ومستخدمي التقارير المالية، وبالتالي تحقيق الإفصاح والشفافية بخصوص المسؤولية الاجتماعية للمنشآت واحترام حقوق الانسان واخلاقيات الاعمال مما ينعكس إيجابياً على تقدير المستثمرين للقيمة السوقية للمنشآت واقبالهم على الاستثمار في أسهم تلك المنشآت.
٢. يساعد الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في تخفيض تكلفة راس المال، وتؤدي زيادة درجة الإفصاح عنها الى تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين والإدارة، مما يؤدي

- الى زيادة السيولة في سوق راس المال وزيادة الطلب على الأوراق المالية للمنشأة والامر الذي يؤدي الى تخفيض تكلفة العمليات ومما ينعكس على تخفيض تكلفة راس المال.
٣. يساعد الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية الأطراف أصحاب المصالح في تقييم أداء المنشأة في الاجل الطويل في ظل الالتزام بالتشريعات البيئية ومراعاة المسؤولية الاجتماعية.
٤. يساعد الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية الأطراف أصحاب المصالح في تقييم الاثار السلبية نتيجة قيام المنشأة بممارسة سلبية تجاه المجتمع مما يمكنهم من تقدير قيمة الالتزامات المحتملة وما يترتب على ذلك من تدفقات نقدية خارجية مستقبلية.
٥. يساعد الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية الأطراف أصحاب المصالح في تقييم مدى وفاء المنشأة بمسؤوليتها تجاه المجتمع واحترام حقوق الانسان.
٦. يوفر الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمحللين الماليين بعض المعلومات الضرورية عند بناء نماذج التنبؤ المتعلقة بالأرباح المستقبلية والسيولة (احمد، ٢٠١٣: ١٤٥-١٤٦).
٧. الحصول على معاملة ضريبية مميزة من حيث الاعفاء او تخفيض الضرائب المفروضة عليها نتيجة التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية.
٨. المساهمة في تحقيق أهداف المنشأة الاقتصادية، وتجنبها تحمل العقوبات والغرامات نتيجة عدم الإفصاح عن معلومات الأنشطة الاجتماعية والامتثال للإجراءات القانونية للدولة.
٩. بقاء أي منشأة واستمرارها على المدى الطويل يتوقف على مدى قدرتها على إعلام أفراد المجتمع المحيط بها بما أوفت به من مسؤوليات اجتماعية، فاذا ما فشلت في ذلك فإن المجتمع سوف يبذل حتماً جهداً معاكساً ضدها وما تسعى اليه من أهداف.
١٠. دعم ثقة واحترام المجتمع والافراد في المنشأة وبالتالي زيادة الاقبال على منتجاتها والتوسع في استثمارها مما ينعكس على نتيجة نشاطها ومركزها المالي (فطوم، ٢٠١٥: ٣١٠-٣١١).
- ٥/١. المؤشرات التي يتضمنها الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت
- يمكن قياس مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت بخمس طرق مختلفة: تحليل المحتوى (Content Analysis)، استمارة الاستبيان (Questionnaire)، مقاييس السمعة (Reputational Measures)، مؤشرات ذات البعد الواحد (Unidimensional Indicators)، التقييم الأخلاقي (Ethical Rating) (Suttipun, 2014: 840).
- وقد تناولت العديد من الدراسات ماهية المؤشرات التي يتم الإفصاح عنها ضمن تقارير المسؤولية الاجتماعية للمنشآت، حيث حدد دراسة (Slaper & Hall, 2011: 5) المؤشرات المجتمعية التي تشير إلى الأبعاد الاجتماعية للمجتمع بكل من قياس التعليم، المساواة، الوصول إلى الموارد الاجتماعية، الصحة، الرفاه، جودة الحياة، رأس المال الاجتماعي، ومن أمثلتها: (معدل البطالة، معدل مشاركة الانثى في القوى العاملة، متوسط دخل الأسرة، الفقر النسبي، معدل العمر والمستوى الصحي). وأشار (Rahdari & Rostamy, 2015: 7) إلى أن المؤشرات المستخدمة في تقارير المسؤولية الاجتماعية للمنشآت في كندا تتوزع عبر ثلاث ابعاد بيئية واجتماعية وحوكمة، ضمن ١٠ فقرات رئيسة تنفرع إلى ٣ بيئية و ٤ اجتماعية و ٣ حوكمة يتفرع من كل منها ٣ مؤشرات.
- في حين ذهبت دراسة (Qiu et al., 2016: 115) إلى تحديد المؤشرات التي يمكن ان يتضمنها الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت بالمؤشرات الموضحة في الجدول (١) الآتي:

الجدول (١): مؤشرات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت

ت	المؤشر	ت	المؤشر	ت	المؤشر
١	عدد الموظفين	٨	حوادث القوى العاملة	١٥	سياسة الصحة والسلامة
٢	% معدل دوران الموظفين	٩	الوقت الضائع من الحوادث	١٦	سياسة المكافآت العادلة
٣	متوسط عمر الموظف	١٠	معدل حوادث الوقت الضائع	١٧	سياسة التدريب
٤	% الموظفون في الاتحادات العمالية	١١	الوفيات من الموظفين	١٨	تدريب الموظفين على مبادئ المسؤولية الاجتماعية للمنشآت
٥	% النساء في القوى العاملة	١٢	الإنفاق على المجتمع	١٩	سياسة تكافؤ الفرص
٦	% الأقليات في القوى العاملة	١٣	تكلفة تدريب الموظفين	٢٠	سياسة حقوق الإنسان
٧	% العاطل في القوى العاملة	١٤	المكافآت	٢١	الميثاق العالمي للأمم المتحدة

Source: (Qiu et al., 2016: 115)

وعند التعامل مع العوامل الاجتماعية المتعددة والمتنوعة الإقليمية والمساواة والأنصاف والحقوق والعدالة ليس بالضرورة أن تحقق الرضا التام بسبب أن رغبات الإنسان غير محدودة، لذا على الإدارة اختيار الأولويات من هذه المجموعة المتنوعة (Schaltegger et al., 2006: 9). وعادة ما تكون المؤشرات الاجتماعية فضفاضة لذا فمن الصعب تحديد ما نعنيه بالأداء الاجتماعي لأنه لا توجد مؤشرات مطلقة كما في الإداء الاقتصادي والبيئي.

فالمنشآت تتعرض لضغوط من قبل جميع أصحاب المصلحة لتصبح أكثر شفافية، وهذه الشفافية أصبحت هي القاعدة وليس الاستثناء. ومن خلال دراسة أجريت من قبل (KPMG) (إحدى منشآت التدقيق الأربع الكبرى) في ٢٠٠٥ عن تقارير المسؤولية الاجتماعية للمنشآت، وجد أن هذه التقارير ارتفعت بشكل كبير خلال العشر سنوات الماضية، وفي الاخص خلال الثلاث السنوات الاخيرة قبل عام ٢٠٠٥ (Guo & Yang, 2014: 5). وفي استطلاع آخر لـ (KBMG) وجد أن المنشآت التي اصدرت تقارير المسؤولية الاجتماعية في عام ٢٠٠٨، ما يقرب من ٨٠٪ من أكبر ٢٥٠ منشأة في العالم (Butler et al., 2011: 7).

ويشير (Orr & Kempf, 2015: 1) أنه في حين أن بعض البلدان جعلت الإفصاح عن تقارير المسؤولية الاجتماعية للمنشآت إلزامية (مثل الاتحاد الأوروبي)، إلا أن الولايات المتحدة لم تتخذ هذا الإجراء إلى الآن. في حين أشار (Idowu et al., 2013: 2389) إلى أن القوانين الفرنسية وعبر لجنة النظام الاقتصادي الجديد، ألزمت المنشآت المدرجة بالبورصة بالإفصاح عن التقارير البيئية والاجتماعية ضمن تقرير الإدارة.

ويمكن القول أن الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت بالرغم من تصنيفه ضمن الإفصاح المحاسبي الاختياري إلا أن المزايا التي يمكن ان يحققها كانت دافعا مهماً في لجوء بعض الأسواق المالية العالمية وبعض الحكومات الدولية على تشجيع المنشآت على تقديمه وفي أحيان اخرى الزام المنشآت في بيان موقفها ومسؤوليتها تجاه المجتمع بشكل تقرير يتم الإعلان عنها والاطلاع عليه من كافة أصحاب المصالح، ولعل هذا النوع من التقرير يظهر وبصورة جلية مساهمة المنشأة في دعم المجتمع والبيئة المحيطة، وكذلك مدى مساهمتها في تحقيق الرفاهية له.

المحور الثاني: تحقيق الرفاهية الاجتماعية في ضوء الإفصاح المحاسبي الاختياري ١/٢ مفهوم الرفاهية الاجتماعية

تعد رفاهية المجتمع أمر غير ملموس ومن الصعب تحديده كميته. كما أنها لا تقاس بكمية السلع والبضائع، إذ يعني ذلك في هذه الحالة أن الرفاهية مرادفة للوفرة المادية. وتختلف الرفاهية عن مستوى المعيشة فقد تتباين الآراء حول ما هو مفيد للمجتمع وما يلبي حاجياته. وقد تشمل نوعية الحياة وما تتضمنه من عوامل بيئية كتنوع الهواء والماء وكذلك بعض المؤشرات الاجتماعية كنسبة ارتكاب الجرائم وتوفر بعض الخدمات الأساسية كالتربية والمستشفيات وكذا بعض العوامل الروحية كالعقيدة الدينية.

وتقوم الرفاهية الاجتماعية على أساس أن ذلك المجتمع يفضل وضع اجتماعي يعيش فيه الأفراد بشكل أفضل، وقد ترتبط بالدخل الاقتصادي.

كما ويقصد بها حالة من الرخاء التي تصيب الأفراد المؤلفين للنظام الاقتصادي والمتعلقة بالأسباب الاقتصادية لتحقق السعادة؛ أي تلك الناتجة عن استهلاك السلع والخدمات، وقياسها يتوقف على كمية السلع والخدمات ومنافعها الاقتصادية التي يستهلكها الفرد (غيث، ٢٠١٦: ٤٢٩).

ويعد تحقيق الرفاهية الاجتماعية محوراً لحفظ التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أن بتحقيقها يتحقق توزيع عادل للموارد الاقتصادية في ظل الحفاظ عليها من النفاذ في بيئة سليمة، وبالنتيجة تحتاج إلى الإفصاح عنها بمفردات محاسبية معتمدة منهجية، وعلمية، وأخلاقية يرتبط تحقيقها بالمنشآت وتنظيماتها، ونظمها المحاسبية.

ويجب أن تتضمن مخرجاتها معلومات محاسبية تعكس الأحداث الاقتصادية كافة التي قامت بها المنشأة والتي تمثل مدخلات تلك النظم التي تتضمن البيانات الخاصة بتلك الأنشطة.

وتكون المنشأة هي المسؤولة عن سلامة تنفيذ الإجراءات المحاسبية والقوانين والتعليمات التي تعكس دورها في مسؤولياتها تجاه المجتمع وتحقيق حماية كافية وكفلية للبيئة بما توفره من متطلبات ومستلزمات من أجل ذلك، وبناء عليه فإن الأخذ بالعلاقة بين المنشآت والمجتمع بهذا الشكل هو ما يجعل بعض الإجراءات المحاسبية الموجودة غير متضمنة لما يمكن من إبراز الدور الجديد للمنشآت في المجتمع وإيضاح نشاطها في وقاية البيئة والحفاظ على مواردها من النفاذ، فالرفاهية الاجتماعية تتطلب دراسة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية لاستخلاص مجموعة من القيم الاجتماعية للاهتمام بها عند تحديد الأهداف المحاسبية والأساليب العلمية، إذ يظهر أثر القيم الاجتماعية في مرحلة بناء الأهداف، فيصب في مرحلة استلام المخرجات في التقارير المالية التي تستفيد منها أطراف متعددة قد تتوافق أو تتعارض مصالحهم مما يقضي على المنشآت الإفصاح عن ذلك بصورة تامة (عودة، ٢٠٠٨: ٤٨).

٢/٢ أسس قياس الرفاهية الاجتماعية

يمكن التعرف على شروط تعظيم الرفاهية الاجتماعية والتي تعد أسس لقياسها من خلال الآتي: (غيث، ٢٠١٦: ٤٣٠-٤٣١)

١. معيار بيجو للرفاهية: ينص على إن زيادة الإشباع أو المنافع القصوى للأفراد من السلع والخدمات ويعد معيار ومقياس للرفاهية الاقتصادية. وهو يتوقف على ثلاثة شروط هي: (شروط كفاءة النظام أي التخصيص الأمثل للموارد الإنتاجية، شرط عدالة النظام والتوزيع العادل للدخول، والذي يسمح بزيادة الاستهلاك وإشباع الحاجات الأساسية للأفراد والطبقات الأكثر احتياجاً. والشروط

الأخير استقرار النظام من خلال تصحيح النشاط الاقتصادي بمنع التقلبات في الدخل والبطالة بمرور الزمن).

٢. **معيار باريتو للرفاهية:** ينص معيار باريتو للرفاهية "أن أي مركز أو سياسة أو نشاط جديد يمثل مستوى مرتفع من الرفاهية مقارنة بمركز أو سياسة أو نشاط سابق إذا كان سيحقق لصاحبه أو للمستفيد منه ظروفاً أفضل، ولكن بشرط ألا يوجد شخص آخر يضار من المركز الجديد". وحسب هذا المعيار فإن الرفاهية معظمة إن لم نستطع أن نحسن وضع أحد إلا على حساب آخر.

٣. **معيار هيكس وكالدور:** قدم هيكس وكالدور: معياراً جديداً في الرفاهية، وفي كيفية تعظيمها من خلال ما يطلق عليه "مبدأ التعويض"، وطبقاً لهذا المبدأ فإن أي حالة أو مركز اقتصادي سيكون أكثر فاعلية من مركز آخر؛ إذا كان من الممكن للمنتفعين من المركز الجديد تعويض المتضررين منه، بهدف تجنب انخفاض مستوى الرفاهية.

ولعل من أبرز تلك المعايير والتي يتم اعتمادها عالمياً هو مؤشر التقدم الاجتماعي، حيث سيتم في الفقرة التالية تناوله بشيء من التفصيل، نظراً لانتشاره على المستوى العالمي.

٣/٢. مؤشر الرفاهية الاجتماعية

تعد دراسة وقياس الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لأي مجتمع أحد أهم المسائل التي تستوجب الاهتمام والمتابعة، وذلك لان رفاهية المجتمع هي الهدف النهائي لأي سياسة اقتصادية تضمن الموازنة بين زيادة السكان ورفع مستويات المعاشي والاقتصادي، وعليه فان مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية ما هو الا دالة لعدة متغيرات من أهمها الدخل الفردي، وكلما زاد متوسط دخل الفرد مع بقاء حالة توزيع الدخول بين الفئات الاجتماعية على وضعها زاد مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي (احمد، ٢٠١٠: ٢٩١).

وقد أشار (Porter & Stern, 2016: 32) إلى أنه ضمن المؤشر العالمي للتقدم الاجتماعي (Social Progress Index-SPI) لعام ٢٠١٦، الصادر عن منظمة ضرورة التقدم الاجتماعي (Social Progress Imperative) الذي يُظهر مستوى الرفاهية للدول، ويُحدد أفضلها للعيش مُتضمناً ١٣٣ دولة حول العالم، إلى أن مؤشر الرفاهية يعتمد على ثلاثة معايير أساسية هي:

المعيار الأول. الحاجات الإنسانية الأساسية (توفر الحاجات الضرورية)، مثل الرعاية الصحية والصرف الصحي والسكن، حيث يتعلق بالشعور بالرفاهية لدى الأفراد، ويؤخذ فيه بعين الاعتبار التعليم، الرعاية الصحية، المعيشة، الوظيفة، الأمان وحرية الخيار، وهذا المعيار يتضمن المؤشرات الأربع الآتية: (التغذية والرعاية الصحية الأساسية، المياه والصرف الصحي، المأوى والسكن، السلامة الشخصية).

المعيار الثاني. أساسيات الرفاهية، ويتعلق بالازدهار ومن أهم مقوماته التعليم والولوج إلى التكنولوجيا ومستوى توقعات الناس في حياتهم المهنية. حيث يتضمن الشعور بالرفاهية حيال المجتمع المحلي ويشمل سوق العمل المحلية، والثقة في الآخر والمجتمع المحلي، وهذا المعيار يتضمن المؤشرات الأربع الآتية: (إتاحة الوصول للمعرفة الأساسية، إتاحة الوصول للمعلومات والاتصالات، الصحة والعافية، جودة البيئة).

المعيار الثالث. الفرصة، ويتعلق بالشعور حيال الحكومة. ويهتم بضمان حقوق الإنسان والحريات الفردية ومدى التسامح في المجتمع. وهذا المعيار يتضمن المؤشرات الأربع الآتية: (الحقوق الشخصية، الحرية الشخصية والاختيار، التسامح والاندماج، إمكانية الوصول إلى التعليم المتقدم).

ويقيس المؤشر الدول محل الدراسة وفقاً للعناصر المذكورة أعلاه بتقييم يبدأ من صفر إلى ١٠٠، يُعبر فيه الصفر عن أدنى مستوى للتقدم الاجتماعي، وفي المقابل تُعبر المائة عن أعلى مستوى للتقدم الاجتماعي، وتُحسب كل فئة على حدة من صفر-١٠٠، على أن يكون مستوى التقدم الاجتماعي للدولة محل الدراسة هو متوسط التقييمات التي حصلت عليها الدولة في الفئات الثلاث.

٤/٢. علاقة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت بالرفاهية الاجتماعية

تتبع الحاجة إلى المسؤولية الاجتماعية للمنشآت من دافع تلبية رفاه جميع اصحاب المصالح وليس فقط مساهمي المنشأة. كما أن الأنشطة الخيرية ليست سوى جزء من المسؤولية الاجتماعية للمنشآت. أو هي الالتزام المستمر من قبل منشآت الأعمال للمساهمة في التنمية الاقتصادية مع تحسين نوعية الحياة للقوى العاملة وعائلاتهم وكذلك لعموم المجتمع.

ويشير (Schaltegger et al., 2006: 1) إلى أن المنشآت تعد من اهم المساهمين في الرفاهية البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

ويمكن تحديد الإطار الشامل للأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها المنشأة وتدعم من خلالها

الرفاهية الاجتماعية بالآتي: (عودة، ٢٠٠٨: ٥١)

أولاً: أنشطة خاصة بالتفاعل مع المجتمع تشمل:

١. دور المنشأة في تدعيم الأنشطة التعليمية والثقافية والهيئات الصحية.
٢. العمل على تخفيف حدة مشكلات الانتقال وتوفير وسائل الانتقال للعاملين بها.
٣. المساهمة في حل مشاكل الإسكان.
٤. المساهمة في حل المشاكل المتعلقة بمجموعات معينة من الافراد المعوقين وغير المؤهلين.

ثانياً: أنشطة خاصة بالموارد البشرية وتشتمل:

١. توفير فرص متكافئة للعمل والترقية لكل افراد المجتمع.
٢. إعداد البرامج التدريبية للعاملين لزيادة مهاراتهم وتحقيق رضاهم عن العمل.
٣. تحسين بيئة وظروف العمل للمحافظة على صحة العاملين.

ثالثاً: أنشطة خاصة بالمساهمة البيئية وتشتمل:

١. الالتزام بنصوص القانون فيما يتعلق بمسببات تلوث الهواء او المياه او الضوضاء.
٢. التخلص من المخلفات بطريقة تؤدي إلى تخفيف التلوث الى أدنى حد ممكن.
٣. الاقتصاد في استخدام مصادر الطاقة والموارد الطبيعية والعمل على إيجاد مصادر بديلة جديدة.

رابعاً: أنشطة خاصة بالمنهج او الخدمة وتشتمل:

١. تقييم المنتجات بطريقة تؤدي الى تخفيف احتمالات تعرض العاملين او الجمهور للضرر.
٢. اعداد برامج تدريبية او إعلامية للتعرف على خصائص المنتج وطرق الاستخدام.
٣. توفير المعلومات المتعلقة بالمنتج مثل حدود ومخاطر الاستخدام وتأريخ انتهاء الصلاحية.

وتعمل المسؤولية الاجتماعية للمنشآت على تحسين الرفاهية الإنسانية والاجتماعية من خلال جهود المنشأة في ضمان ظروف بيئية واجتماعية إيجابية وفعالة دون خلق صراع مع أهدافها التنظيمية عند توليدها للأرباح وحفاظها على ميزة تنافسية (Lin, 2010: 6).

ويشير (Rezaee, 2016: 48) إلى أن هذه الجهود قد تتمثل في التركيز على الجوانب الاجتماعية لصنع القرار (مثل قرار الاستثمار في نفقات المسؤولية الاجتماعية للمنشآت)، والظروف التي يتم فيها اتخاذ قرارات الاستثمار على المسؤولية الاجتماعية للمنشآت أو المبادرات

البيئية، والتأثيرات المحتملة على البيئة والمجتمع. ويؤكد على أن الاستثمار المسؤول اجتماعياً(*) (SRI) قد زاد في المنشآت الأوربية بأكثر من ٢٢٪.

وقد أظهرت الأبحاث أن المنشآت التي تتبنى ممارسات المسؤولية الاجتماعية للمنشآت قد أدت إلى انخفاض تكاليف التشغيل وتحسن سمعة المنشأة وأنتجت مزيد من المنتجات الخضراء (الصديقة للبيئة) وكان أدؤها أفضل عند المخاطر، كما تسهم المنشآت المسؤولة اجتماعياً إلى حد كبير في بيئة واقتصاد الرفاهية الإجتماعية للدولة (3: Lin, 2010).

ومن أجل إضافة قيمة للمساهمين تحتاج المنشأة أن تروج عن نفسها كمنشأة مسؤولة اجتماعياً ومن ثم التقليل من استخدامها للموارد الطبيعية (المادية، الطاقة، المياه)، مما يؤدي إلى تراجع الانبعاثات والنفايات، وتطوير الرفاه الاجتماعي ككل (1: Petcharat, 2010). ويمكن ان يظهر دور الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت في دعم الرفاهية الاجتماعية بما يلي:

١. تسعى المسؤولية الاجتماعية للمنشآت إلى تحسين الرفاهية للفرد، وتحقيق الكفاءة الاقتصادية بالاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، وفي ظل محدودية الموارد لن يتحقق هذا المسعى إلا بتوفر المعلومات عن العناصر التالية: (الجوزي، ٢٠١٢: ٧١)
 - توفر عناصر الإنتاج الضرورية للعملية الإنتاجية.
 - رفع مستوى الكفاءة والفاعلية للأفراد بتنفيذ السياسات والبرامج التنموية.
 - زيادة معدلات النمو في مختلف مجالات الإنتاج، لزيادة معدلات الدخل الفردي وتنشيط التغذية العكسية بين المدخلات والمخرجات.
٢. يتم تحقيق الرفاهية من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية في مجالات الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية ووضع المعايير الامنية واحترام حقوق الانسان وتنمية الثقافات المختلفة والتنوع والتعددية والمشاركة الفعلية في صنع القرار (بدوي، عثمان، ٢٠١٢: ١٧). أما المعلومات التي يمكن ان توفرها الافصاحات المحاسبية لدعم ذلك فهي: (الجوزي، ٢٠١٢: ٧١)
 - الحوكمة المتمثلة في نمط السياسات والقواعد ومدى الشراكة بين القطاع الخاص وقطاع المجتمع المدني.
 - التمكين: ويقصد به توعية المجتمع بضرورة الإسهام في بناء وتعبئة طاقاته من أجل المستقبل.
 - الاندماج والشراكة لإقامة مجتمع موحد في أهدافه، ومتضامن في مسؤولياته.
٣. التركيز على حسن التعامل مع الموارد الطبيعية وتوظيفها لصالح الإنسان، دون إحداث خلل في مكونات البيئة، وذلك لن يتحقق إلا بالاهتمام بالعناصر التالية: (الجوزي، ٢٠١٢: ٧٢)
 - التنوع البيولوجي المتمثل في البشر، النباتات والغابات، الحيوانات والطيور والأسماك.
 - الثروات والموارد المكتشفة والمخزونة من الطاقة المتجددة والناضبة.
 - التلوث البيئي الذي يخل بصحة الكائنات الحية.

(*) الاستثمار المسؤول اجتماعياً (Social Responsible Investment-SRI)، ويسمى الاستثمار الأخلاقي، وهو مصطلح عام للاستثمارات واستراتيجيات الاستثمارات التي تأخذ بعين الاعتبار المحاولة لخلق التغيير الاجتماعي الإيجابي، وتقليل الضرر البيئي ودمج الاعتقادات الدينية أو الأخلاقية، والسعي لاتخاذ قرار استثماري يوازن بين تحقيق عائدات مالية إيجابية ومستويات منخفضة من الأضرار البيئية والاجتماعية. ويعرف أيضاً بأنه عملية استثمار التي تأخذ بالاعتبار النتائج الاجتماعية والبيئية للاستثمارات إيجابية كانت ام سلبية، ضمن التحليل المالي الدقيق (براق، قمان، ٢٠١١: ١٦٨).

وقد كانت النظرة التقليدية ترى ان للمنشأة مسؤولية وحيدة تتمثل باستغلال الموارد الاقتصادية بهدف زيادة الأرباح وتقديم السلع والخدمات، إلا أن التغيرات الاقتصادية والبيئية بعد الحرب العالمية الثانية والاضرار التي لحقت بالبيئة دفعت إلى توجيه الاهتمام المتزايد بأن تكون لها مسؤوليات جديدة مضافة إلى مسؤولياتها الاقتصادية والتي على المحاسبين التعرف عليها وتسمى بالمسؤوليات غير الاقتصادية او المسؤوليات الاجتماعية والبيئية ليتمكنوا من المحاسبة عليها لأنها تهدف الى التعرف على مساهمة المنشأة فيها في تحقيق رفاهية المجتمع.

وتحقيق رفاهية المجتمع يتطلب وجود منهجاً لقياس توصيل المعلومات المتعلقة باحتياجات الأطراف المختلفة سواء داخل أو خارج المنشأة وسواء كانت اختيارية او الزامية، وبشكل يمكن قارئ تلك المعلومات من تقييم الأداء اجتماعياً، ولتمييز الأنشطة التي تنطوي تحت مفهوم الرفاهية التي يمكن الاعتماد على طبيعتها سواء تم القيام بها اختيارياً أو فرضها المجتمع على المنشأة، من خلال القوانين او اللوائح الحكومية، فهي التي تضطلع بها المنشأة اختيارياً او استجابة لضغط المجتمع والتي تقوم بتنفيذها بهدف تحسين رفاهية العاملين والمجتمع وتحقيق الأمان في العمل او تحسين ظروف البيئة المحيطة ولا تتوقع تحقيق منفعة مباشرة من جراء القيام بها، فضلا عن ذلك الأنشطة الاقتصادية التي وجدت من اجلها.

المحور الثالث: قياس المتغيرات واختبار الفرضيات

١/٣. قياس المتغيرات

يتضمن البحث متغيرين أساسيين الأول المتغير المستقل وهو الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت وقد تم تمثيله في استمارة الاستبيان ضمن ٢٠ عبارة تشمل على أهم المعلومات التي يمكن أن تتضمنها إفصاحات المنشأة في تقارير المسؤولية الاجتماعية الخاصة بها، وقد تم الاعتماد في تحديد العبارات على دراسة (Qiu et al., 2016). أما المتغير الأساسي الثاني فهو المتغير التابع معبر عنه بالرفاهية الاجتماعية وتم تمثيله في استمارة الاستبيان ضمن ٣ فئات تتضمن ١٢ عبارة مستقاة من معايير الرفاهية الاجتماعية الثلاث في مؤشر التقدم الاجتماعي العالمي (SPI) لذا تم الاعتماد في تحديد العبارات على دراسة (Porter & Stern, 2016). والجدول (٢) يظهر العبارات الممثلة لكل متغير من متغيرات البحث.

الجدول (٢): أرقام العبارات لمتغيرات البحث في استمارة الاستبيان

المتغير المستقل	الأبعاد	التسلسل	العدد
الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت	المجتمع	١٠-١	١٠
	العاملين	٢٠-١١	١٠
المتغير التابع	الأبعاد	الرقم	العدد
الرفاهية الاجتماعية	الحاجات الإنسانية الأساسية	٢٤-٢١	٤
	أساسيات الرفاهية	٢٨-٢٥	٤
	الفرصة	٣٢-٢٩	٤

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين.

٢/٣. مجتمع وعينة الدراسة

تمثل مجتمع الدراسة بمحلي التقارير المالية في سوق العراق للأوراق المالية، نظراً لكونهم الأكثر إدراكاً بأهمية المعلومات الإضافية التي يمكن ان تقدمها المنشأة (هنا تتمثل بالإفصاح

الاختياري عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت) وانعكاس تلك المعلومات في اتخاذ العديد من القرارات ومن ضمنها القرارات التي تخص الاستثمارات المسؤولة اجتماعياً، وكذلك انعكاس دور المنشأة في رفق بيئة المجتمع المحيط بها بالمساهمات التي يمكن ان تعزز الرفاهية الاجتماعية له. وقد تم توزيع ١٠٠ استمارة استبيان لتمثل عينة البحث من المحللين، استرجاع منها ٦٩ استمارة فقط صالحة للتحليل، وبنسبة استرجاع ٦٩%.

٣/٣. صدق وثبات الاستبيان

تم قياس صدق الاستبيان من خلال الجذر التربيعي لمعامل الاتساق الفا كرونباخ، حيث بلغ ٩٣،٤٤%، في حين تم قياس ثبات استمارة الاستبيان باعتماد الاتساق الداخلي ضمن قيمة الفا كرونباخ والبالغة ٨٧،٣٢%، وهي نسبة مقبولة نسبياً، حيث أن الحد الأدنى لنسبة الثبات ضمن هذه القيمة هي ٦٠%، والقيمة المحسوبة هي أعلى من هذا الحد.

٤/٣. التحليل الإحصائي الوصفي ووصف المتغيرات

تم تقسيم استمارة الاستبيان المستخدمة في البحث إلى قسمين، تضمن القسم الأول المعلومات العامة (المعلومات الديموغرافية) والقسم الثاني لقياس متغيرات البحث الأساسية، والجدول (٣) التالي يوضح التوزيع الخاص بالمعلومات العامة وكما يلي:

الجدول (٣): توزيع مفردات العينة وفقاً للمتغيرات الديموغرافية

النسبة %	العدد	الفئة
٢١,٧	١٥	ما قبل البكالوريوس
٧٢,٥	٥٠	البكالوريوس
٤,٣	٣	الماجستير
١,٤	١	دكتوراه
٠	٠	أقل من سنة
٢٠,٣	١٤	١-٥ سنوات
٣٠,٤	٢١	٦-١٠ سنوات
٤٩,٣	٣٤	١١ سنة فأكثر
١١,٦	٨	محاسبة
٣١,٩	٢٢	إدارة أعمال
٢٦,١	١٨	اقتصاد
٢,٩	٢	علوم مالية
٢٧,٥	١٩	أخرى

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

ويتضح من الجدول (٣) أنه من حيث التحصيل والمؤهل العلمي فقد بلغ عدد المستقصى منهم الذين يحملون مؤهل البكالوريوس كحد أدنى (٥٤) مفردة بنسبة تقارب ٧٨% من إجمالي حجم العينة (N=69)، وهي تعد نسبة مناسبة من حيث المؤهل العلمي للأفراد عينة البحث، أما من حيث عدد سنوات الخبرة، فقد بلغ عدد المستقصى منهم الذين كانت سنوات خبرتهم أكثر من ست سنوات (٥٥) مفردة بنسبة تقارب ٨٠%، في حين لم يكون هناك أي مفردة تقل خبرتهم عن سنة، مما يدل على وجود مستوى جيد للخبرة في الحكم. أما من حيث التخصص، فقد بلغ عدد المستقصى منهم الذين هم ضمن التخصصات الإدارية والاقتصادية، (٥٠) مفردة بنسبة ٧٢%

تقريباً من إجمالي حجم العينة، وهذه النسب تعد ملائمة من حيث الخبرة ومستوى التحصيل والمؤهل العمي والتخصص.

وقد تم تشخيص آراء عينة البحث ومواقفهم حول الأهمية النسبية لمتغيرات البحث، باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) للحصول على الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية، والأهمية النسبية، كما هو مبين في الجدول (٤) الآتي:

الجدول (٤): وصف متغيرات البحث

الأهمية النسبية %	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المتغيرات
٨٨,٨٨	٠,٣٧٤٤١	٤,٤٤٤٢	المتغير المستقل: الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت
٨٧,١٥	٠,٣٩٤٥٤	٤,٣٥٧٥	المتغير التابع: الرفاهية الاجتماعية: ويتضمن:
٨٧,٦٨	٠,٤٥٤٩٢	٤,٣٨٤١	أولاً: الحاجات الإنسانية الأساسية
٨٦,٧٤	٠,٤٣٢٦٤	٤,٣٣٧٠	ثانياً: أساسيات الرفاهية
٨٧,٠٣	٠,٤٢٧٢٨	٤,٣٥١٤	ثالثاً: الفرصة

المصدر: الجدول من أعداد الباحثين، بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول (٤) قيم الأوساط الحسابية والانحراف المعياري والأهمية النسبية للمتغيرات على مستوى عينة الأفراد المستقصى منهم، حيث كانت قيم الأوساط الحسابية ما بين (٤,٤٤٤٢ - ٤,٣٣٧) ، وهي تمثل توافق كبير لهذه المتغيرات بانحراف معياري مقبول يتراوح بين (٠,٣٧٤٤ - ٠,٤٥٤٩) ، في حين بلغت أعلى أهمية النسبية ما بين المتغيرات (٨٨,٨٨%) وهي للإفصاح، أما أدنى أهمية نسبية فبلغت (٨٦,٧٤%) وهي لأساسيات الرفاهية، وهذا يؤكد أن أغلب العينة كانت اجابتهم ما بين موافق تماماً وموافق.

٥/٣. اختبار الفرضيات

قبل البدء باختبار فرضيات البحث، تم إجراء اختبار أولي للتوزيع الطبيعي لكافة متغيرات البحث، للوقوف على مدى صلاحيتها لإجراء الاختبارات المعلمية عليها، من حيث التباين والارتباط والتأثير، وقد تم اعتماد معامل الالتواء (Skewness) لهذا الغرض، ومن المعلوم أن البيانات تقترب من التوزيع الطبيعي فيما إذا كان معامل الالتواء بين المدى (١ إلى سالب ١)، ومن نتائج الجدول (٥) يتبين أن هذا المعامل مُطابقٌ للمدى السابق ولجميع المتغيرات، بمعنى أنه لا توجد مشكلة حقيقية في عملية قياس الارتباط فيما بينها.

الجدول (٥): قيم معامل الالتواء لقياس التوزيع الطبيعي

معامل الالتواء	المتغير
٠,٠٧٠	المتغير المستقل: الإفصاح
٠,٠٢٤	المتغير التابع: الرفاهية الاجتماعية: ويتضمن:
٠,١٧٤	أولاً: الحاجات الإنسانية الأساسية
- ٠,١٩٦	ثانياً: أساسيات الرفاهية
- ٠,١١٧	ثالثاً: الفرصة

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

وانطلاقاً من نقطة التحقق بوجود التوزيع الطبيعي للمتغيرات التي تم تناولها في البحث، سيتم اختبار فرضيات البحث.

١/٥/٣. اختبار فرضيات التباين

تم صياغة فرضية أساسية خاصة بالتباين تتمثل بما يلي:

الفرضية الأولى: هناك فروقات معنوية من وجهة نظر الأفراد عينة البحث حول متغيرات البحث. تضمن البحث الفرضيات التالية:

ولمعرفة التباين (الاختلاف) من وجهة نظر أفراد العينة حول الإفصاح، والرفاهية الاجتماعية وأبعادها الثلاثة، تم استخدام اختبار (T) والجدول (٦) التالي يوضح ذلك.

الجدول (٦): قيم اختبار (T) لمتوسطات مقاييس متغيرات البحث

الفروق	الدلالة المعنوية	قيمة (T)	
معنوي	٠,٠٠٠	٩٨,٥٩٧	إفصاح
	٠,٠٠٠	٩١,٧٤٣	رفاهية: وتتضمن:
	٠,٠٠٠	٨٣,٢٦٨	أولاً: الحاجات الإنسانية الأساسية
	٠,٠٠٠	٨٠,٠٥٢	ثانياً: أساسيات الرفاهية
	٠,٠٠٠	٨٤,٥٩٤	ثالثاً: الفرصة

N=69 d f.(68) P ≤ 0.05

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

من الجدول أعلاه نلاحظ وجود فروق معنوية بين المتوسطات، لأفراد عينة البحث، حول الإفصاح، والرفاهية الاجتماعية وأبعادها الثلاثة وهذا ما يؤكد ارتفاع قيمة المتوسط الحسابي لهذه المتغيرات، وهذه النتيجة تؤكد قبول الفرضية الأولى، مما يدل على أن أفراد العينة لديهم وجهات نظر متباينة حول أهمية المتغيرات، ولكنها تصب في اتجاه واحد وهو التأكيد على أن الفترات المتضمنة، تمثل تلك المتغيرات.

٢/٥/٣. اختبار فرضيات علاقات الارتباط

تم صياغة فرضيتين أساسيتين لعلاقات الارتباط بين الإفصاح من جانب والرفاهية الاجتماعية ككل وأبعادها الثلاث من جانب آخر، كما يلي:

الفرضية الثانية: هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت والرفاهية الاجتماعية ككل، ويمكن إظهار الارتباط ما بين هاذين المتغيرين من خلال الجدول (٧):

الجدول (٧): الارتباط بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت والرفاهية الاجتماعية

رفاهية	إفصاح	
	١	إفصاح
١	**	رفاهية

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

** : وتعني أن الارتباط دال معنوياً عند (٠,٠١) * : وتعني أن الارتباط دال معنوياً عند (٠,٠٥)

من الجدول (٧) نلاحظ وجود مستوى لعلاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين متغيري البحث، ما يؤكد قبول الفرضية الثانية للبحث.

الفرضية الثالثة: هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت وأبعاد الرفاهية الاجتماعية (الاحتياجات الإنسانية، أساسيات الرفاهية، الفرص). والجدول (٨) التالي يظهر مستوى علاقات الارتباط بين هذه المتغيرات.

الجدول (٨): قيم معاملات الارتباط بين الإفصاح وأبعاد الرفاهية

الفرص	أساسيات الرفاهية	الاحتياجات الإنسانية الأساسية	الإفصاح
** ٠,٥٤١	** ٠,٤٤٨	** ٠,٦٣٥	

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

** وتعني أن الارتباط دال معنوياً عند (٠,٠١) * وتعني أن الارتباط دال معنوياً عند (٠,٠٥) من الجدول (٨) نلاحظ وجود مستوى لعلاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح والأبعاد الثلاثة للرفاهية، عند مستوى معنوية (٠,٠١)، وكان أعلى مستوى لعلاقة الارتباط بين الإفصاح والحاجات الإنسانية الأساسية، يليها الفرص، وأخيراً أساسيات الرفاهية، وهذه النتائج تؤكد قبول الفرضية الثالثة للبحث. وبعد أن تم التأكد من وجود العلاقة المعنوية يمكن اختبار فرضيات التأثير التالية.

٣/٥/٣. اختبار فرضيات التأثير

ضمن هذا المحور تم صياغة أربع فرضيات هي:

الفرضية الرابعة: هناك تأثير ذو دلالة معنوية للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت في الرفاهية الاجتماعية ككل.

وللتحقق من هذه الفرضية تم قياس أثر الإفصاح في الرفاهية الاجتماعية ككل، عبر تقدير معادلة الانحدار الخطي البسيط لذلك الأثر، والموضحة في الجدول (٩) الآتي:

الجدول (٩): تأثير الإفصاح في الرفاهية الاجتماعية

الدلالة المعنوية		قيمة (F)	Adjusted R ²	R ²	R
٠,٠٠٠		٤٠,٨١٧	٠,٣٦٩	٠,٣٧٩	٠,٦١٥
مستوى الدلالة	الدلالة المعنوية	قيمة الحد الثابت (T)	معامل الانحدار (β)	المتغير	
٠,٠١	٠,٠٠٠	٦,٣٨٩	٠,٦١٥	الإفصاح	

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

من الجدول أعلاه نلاحظ ثبات المعنوية لنموذج الانحدار، حيث بلغت قيمة (F) = (٤٠,٨١٧). وثبات معنوية تأثير الإفصاح في الرفاهية، حيث بلغت القيمة لمعامل الانحدار (β) = (٠,٦١٥). كما بلغت القيمة لمعامل التحديد (R²) = (٠,٣٧٩)، مما يدل على أن الإفصاح يفسر ما نسبته ٣٧,٩% من التغيرات التي تحدث في الرفاهية الاجتماعية، وهذه النتائج تؤكد صحة الفرضية الرابعة للبحث.

الفرضية الخامسة: هناك تأثير ذو دلالة معنوية للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت في بُعد الرفاهية الاجتماعية الخاص بالاحتياجات الإنسانية الأساسية. ويوضح الجدول (١٠) التالي نموذج الانحدار الخطي البسيط الخاص بتقدير معادلة التأثير، بهدف اختبار هذه الفرضية كما يلي:

الجدول (١٠): تأثير الإفصاح في الاحتياجات الإنسانية الأساسية

الدلالة المعنوية		قيمة (F)	Adjusted R ²	R ²	R
٠,٠٠٠		٤٥,١٦٢	٠,٣٩٤	٠,٤٠٣	٠,٦٣٥
مستوى الدلالة	الدلالة المعنوية	قيمة الحد الثابت (T)	معامل الانحدار (β)	المتغير	
٠,٠١	٠,٠٠٠	٦,٧٢٠	٠,٦٣٥	الإفصاح	

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

من الجدول (١٠) نلاحظ ثبات المعنوية لنموذج الانحدار، حيث بلغت قيمة (F) = (٤٥,١٦٢)، وهي معنوية عند مستوى معنوي (٠,٠١). فضلاً عن ثبات معنوية تأثير الإفصاح في الاحتياجات الإنسانية الأساسية، حيث بلغت القيمة لمعامل الانحدار (β) = (٠,٦٣٥). كما بلغت القيمة لمعامل التحديد (R²) = (٠,٤٠٣)، مما يدل على أن الإفصاح يفسر ما نسبته ٤٠,٣% من التغيرات التي تحدث في بُعد الرفاهية الاجتماعية الخاص بالاحتياجات الإنسانية الأساسية، وهذه النتائج تؤكد صحة الفرضية الخامسة للبحث.

الفرضية السادسة: هناك تأثير ذو دلالة معنوية للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت في بُعد الرفاهية الاجتماعية الخاص بأساسيات الرفاهية. لاختبار هذه الفرضية تم اعتماد نموذج الانحدار الخطي البسيط الخاص بتقدير معادلة التأثير، كما هو موضح في الجدول (١١) الآتي:

الجدول (١١): تأثير الإفصاح في أساسيات الرفاهية

الدلالة المعنوية		قيمة (F)	Adjusted R ²	R ²	R
٠,٠٠٠		٢٠,٩١١	٠,٢٢٦	٠,٢٣٨	٠,٤٨٨
مستوى الدلالة	الدلالة المعنوية	قيمة الحد الثابت (T)	معامل الانحدار (β)	المتغير	
٠,٠١	٠,٠٠٠	٤,٥٧٣	٠,٤٨٨	الإفصاح	

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

من الجدول أعلاه نلاحظ ثبات المعنوية لنموذج الانحدار، حيث بلغت قيمة (F) = (٢٠,٩١١)، بمستوى معنوي. فضلاً عن ثبات معنوية تأثير الإفصاح في أساسيات الرفاهية، حيث بلغت القيمة لمعامل الانحدار (β) = (٠,٤٨٨). كما بلغت القيمة لمعامل التحديد (R²) = (٠,٢٣٨)، مما يدل على أن الإفصاح يفسر ما نسبته ٢٣,٨% من التغيرات التي تحدث في بُعد الرفاهية الاجتماعية الخاص بأساسيات الرفاهية، وهذه النتائج تؤكد صحة الفرضية السادسة للبحث.

الفرضية السابعة: هناك تأثير ذو دلالة معنوية للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت في بُعد الرفاهية الاجتماعية الخاص بالفرص. يوضح الجدول (١٢) التالي نموذج الانحدار الخطي البسيط الخاص بتقدير معادلة التأثير، بهدف اختبار هذه الفرضية كما يلي:

الجدول (١٢): تأثير الإفصاح في الفرص

الدلالة المعنوية		قيمة (F)	Adjusted R ²	R ²	R
٠,٠٠٠		٢٧,٧٢٦	٠,٢٨٢	٠,٢٩٣	٠,٥٤١
الدلالة المعنوية	الدلالة المعنوية	قيمة الحد الثابت (T)	معامل الانحدار (β)	المتغير	
٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٥,٢٦٦	٠,٥٤١	الإفصاح	

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

من الجدول (١٢) نلاحظ ثبات المعنوية لنموذج الانحدار، حيث بلغت قيمة (F) = (٢٧,٧٢٦)، وهي معنوية عند مستوى معنوي (٠,٠١). فضلاً عن ثبات معنوية تأثير الإفصاح في الفرص، حيث بلغت القيمة لمعامل الانحدار (β) = (٠,٥٤١). كما بلغت القيمة لمعامل التحديد (R²) = (٠,٢٩٣)، مما يدل على أن الإفصاح يفسر ما نسبته ٢٩,٣ % من التغيرات التي تحدث في بُعد الرفاهية الاجتماعية الخاص بالفرص، وهذه النتائج تؤكد صحة الفرضية السابعة للبحث. ويلاحظ في نتائج اختبار فرضيات التأثير السابقة، أن أفضل نموذج انحدار لتأثير الإفصاح في الاحتياجات الإنسانية الأساسية، يليه التأثير في الرفاهية ككل، ثم الفرص، وأخيراً التأثير في أساسيات الرفاهية، في حين كان تأثير الإفصاح في الاحتياجات الإنسانية الأساسية هو الأكبر بدلالة معامل الانحدار (β)، وأقل تأثير في أساسيات الرفاهية.

٤/٥/٣. اختبار فرضيات اختلاف أهمية متغيرات البحث باختلاف المتغيرات الديموغرافية وفي هذا المجال تم استخدام اختبار (Kruskal-Wallis) وهو اختبار لا معلمي لاختبار مدى وجود فروق بين المجموعات، وقد تم صياغة ست فرضيات كما يلي:
الفرضية الثامنة: تختلف أهمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت باختلاف مستوى التأهيل العلمي لأفراد العينة.

تؤكد النتائج وجود اختلاف في متوسط أهمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت باختلاف مستوى التأهيل العلمي (ما قبل البكالوريوس، البكالوريوس، الماجستير، الدكتوراه)، حيث كانت قيمة المعنوية (Sig.) (٠,٠٢٨) وهي أصغر من (٥%) في حين كانت قيمة كاي^٢ (Chi-Square) هي (٩,٠٦٥) عند درجة حرية (٣). مما يؤكد قبول الفرض الثامن. كما هو موضح في الجدول (١٣) التالي.

الجدول (١٣) اختبار (Kruskal-Wallis) للإفصاح باختلاف مستوى التأهيل العلمي

(Sig.)	كا ^٢ (Chi-Square)	الوسط	البيان
٠,٠٢٨	٩,٠٦٥	١١,٥٠	قبل البكالوريوس
		٣٧,٧١	البكالوريوس
		٥٢,٣٣	الماجستير
		٢٤,٠٧	الدكتوراه

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي وقد ظهر في الجدول أعلاه أن الإفصاح كان الأكثر أهمية لدى من هم حملة الماجستير بنسبة (٥٢,٣٣%) يليه ممن هم حملة البكالوريوس بنسبة (٢٤%) ومن ثم حملة الدكتوراه بنسبة (٢٤%)، وأخيراً من هم ما قبل البكالوريوس بنسبة (١١%).

الفرضية التاسعة: يختلف مفهوم الرفاهية الاجتماعية باختلاف مستوى التأهيل العلمي لأفراد العينة. تؤكد النتائج عدم وجود اختلاف في متوسط الرفاهية الاجتماعية باختلاف مستوى التأهيل العلمي (ما قبل البكالوريوس، البكالوريوس، الماجستير، الدكتوراه)، حيث كانت قيمة المعنوية (Sig.) (٠,٣٤٧) وهي أكبر من (٥%) في حين كانت قيمة كاي^٢ (Chi-Square) هي (٣,٣٠٧) عند درجة حرية بلغت (٣). مما يؤكد رفض الفرضية التاسعة. كما هو موضح في الجدول (١٤) التالي.

الجدول (١٤) اختبار (Kruskal-Wallis) للرفاهية الاجتماعية باختلاف مستوى التأهيل العلمي

(Sig.)	كا ^٢ (Chi-Square)	الوسط	البيان
٠,٣٤٧	٣,٣٠٧	٢٨,٨٧	قبل البكالوريوس
		٣٦,٧٣	البكالوريوس
		٤٣,١٧	الماجستير
		١٦,٠٠	الدكتوراه

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي
الفرضية العاشرة: تختلف أهمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت باختلاف مستوى الخبرة.

تؤكد النتائج عدم وجود اختلاف في متوسط أهمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت باختلاف مستوى الخبرة (من ١ إلى ٥ سنوات، من ٦ إلى ١٠، ١١ سنة فأكثر)، حيث كانت قيمة المعنوية (Sig.) (٠,٠٨٥) وهي أكبر من (٥%) في حين كانت قيمة كا^٢ (Chi-Square) هي (٤,٩٢٥) عند درجة حرية بلغت (٢). مما يؤكد رفض الفرضية. كما موضح في الجدول (١٥) الآتي:

الجدول (١٥) اختبار (Kruskal-Wallis) للإفصاح باختلاف مستوى التأهيل العلمي

(Sig.)	كا ^٢ (Chi-Square)	الوسط	البيان
٠,٠٨٥	٤,٩٢٥	٢٥,٦١	من ١ إلى ٥ سنوات
		٤٠,٨٨	من ٦ إلى ١٠
		٣٥,٢٤	١١ سنة فأكثر

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي
الفرضية الحادية عشرة: يختلف مفهوم الرفاهية الاجتماعية باختلاف مستوى الخبرة لأفراد العينة.
تؤكد النتائج وجود اختلاف في متوسط الرفاهية الاجتماعية باختلاف مستوى الخبرة (من ١ إلى ٥ سنوات، من ٦ إلى ١٠، ١١ سنة فأكثر)، حيث كانت قيمة المعنوية (Sig.) (٠,٠٠٩) وهي أصغر من (٥%) في حين كانت قيمة كا^٢ (Chi-Square) هي (٩,٣٤٧) عند درجة حرية بلغت (٢). مما يؤكد قبول الفرضية الحادية العاشرة. كما هو موضح في الجدول (١٦) الآتي:
الجدول (١٦) اختبار (Kruskal-Wallis) للرفاهية الاجتماعية باختلاف مستوى الخبرة

(Sig.)	كا ^٢ (Chi-Square)	الوسط	البيان
٠,٠٠٩	٩,٣٤٧	٢٣,٢٥	من ١ إلى ٥ سنوات
		٤٣,٨٨	من ٦ إلى ١٠
		٣٤,٣٥	١١ سنة فأكثر

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي
وقد ظهر في الجدول أعلاه أن الرفاهية الاجتماعية كان الأكثر أهمية لدى ممن هم بمستوى خبرة بين ٦-١٠ سنة، بنسبة (٤٣%) يليه ممن هم بمستوى خبرة أكثر من ١١ سنة، بنسبة (٣٤%)، واخيراً ممن هم بمستوى خبرة بين ٦-١٠ سنة، بنسبة (٢٣%).
الفرضية الثانية العشرة: تختلف أهمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت باختلاف التخصص لأفراد العينة.

تؤكد النتائج عدم وجود اختلاف في متوسط الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت باختلاف التخصص (محاسبة، إدارة، اقتصاد، مصرفية، أخرى)، حيث كانت قيمة المعنوية (Sig.) (٠,٢١٣) وهي أكبر من (٥%) في حين كانت قيمة كاي^٢ (Chi-Square) هي (٥,٨٢٤) عند درجة حرية بلغت (٤). مما يؤكد رفض الفرضية الثانية عشرة. كما هو موضح في الجدول (١٧) الآتي:

الجدول (١٧) اختبار (Kruskal-Wallis) للإفصاح باختلاف التخصص

(Sig.)	كا ^٢ (Chi-Square)	الوسط	البيان
٠,٢١٣	٥,٨٢٤	٢٢,٠٦	محاسبة
		٣٩,٢٣	إدارة
		٣٩,٠٦	اقتصاد
		٣٩,٠٠	مصرفية
		٣١,٢٩	أخرى

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي الفرضية الثالثة عشرة: يختلف مفهوم الرفاهية الاجتماعية باختلاف التخصص لأفراد العينة.

تؤكد النتائج عدم وجود اختلاف في متوسط أهمية الرفاهية الاجتماعية باختلاف مستوى التخصص (محاسبة، إدارة، اقتصاد، مصرفية، أخرى)، حيث كانت قيمة المعنوية (Sig.) (٠,١١٠) وهي أكبر من (٥%) في حين كانت قيمة كاي^٢ (Chi-Square) هي (٧,٥٣٢) عند درجة حرية بلغت (٤). مما يؤكد رفض الفرضية الثالثة عشرة. كما هو موضح في الجدول (١٨) الآتي:

الجدول (١٨) اختبار (Kruskal-Wallis) للرفاهية الاجتماعية باختلاف التخصص

(Sig.)	كا ^٢ (Chi-Square)	الوسط	البيان
٠,١١٠	٧,٥٣٢	٢٢,٥٠	محاسبة
		٣٧,٢٠	إدارة
		٤١,٩٢	اقتصاد
		٤٥,٥٠	مصرفية
		٣٠,٠٥	أخرى

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي يلاحظ مما سبق، أن اختلاف المعلومات الديموغرافية تؤثر وبشكل نسبي في اختلاف أهمية الإفصاح المحاسبي الطوعي عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت وكذلك لمفهوم وأهمية الرفاهية الاجتماعية، ويظهر ذلك بتغير أهمية الإفصاح من حيث اختلاف مستوى التأهيل العلمي، وتغير الأهمية للرفاهية الاجتماعية باختلاف مستوى الخبرة.

المحور الرابع: النتائج والتوصيات

بناءً على الإطار النظري للبحث ونتائج التحليل الإحصائي توصل الباحثين إلى مجموعة من النتائج والتوصيات.

أولاً: النتائج:

١. يعد الإفصاح الاختياري عن المسؤولية الاجتماعية ذو أهمية كبيرة في تعظيم قيمة المنشأة وتعزيز الصورة الجيدة لها لدى أصحاب المصالح بشكل عام والمستثمرين بشكل خاص.
٢. هناك توجهات دولية نحو تشجيع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت، وفي بعض الأسواق المالية، كانت التوجهات نحو الالتزام في الإفصاح.

٣. هناك اختلاف في ماهية المؤشرات والمعلومات التي يمكن أن يتضمنها الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت، وقد قدمت العديد من الأبحاث وكذلك المقترحات من المنظمات المهنية الدولية وباحثين حول تلك المؤشرات.
 ٤. قدمت بعض المنظمات الدولية معايير يتم من خلالها الحكم على الرافاهية الاجتماعية للدول حول العالم.
 ٥. يعد معايير التقدم الاجتماعي من أهم القواعد التي يتم الاستناد عليها في قياس الرافاهية الاجتماعية، وقد تضمنت ثلاث معايير، في كل معيار ٤ مؤشرات، ويتم سنوياً تقديم أصدرا لتحديث بعض المؤشرات، وقياس مستويات الرافاهية للدول، وقد تم اعتماد معايير إصدار ٢٠١٦ في هذا البحث.
 ٦. تناولت عدد من الدراسات ضمناً أهمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت في دعم الرافاهية الاجتماعية، وأظهرت أن هذا الإفصاح يظهر لأصحاب المصالح مدى مساهمتها في تحقيق الرافاهية الاجتماعية.
 ٧. أكدت النتائج أن هناك علاقة إيجابية معنوية بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت والرافاهية الاجتماعية ككل وأبعادها الثلاث، من منظور المحللين الماليين في سوق العراق للأوراق المالية، وأن أفضل ارتباط كان مع الاحتياجات الإنسانية الأساسية.
 ٨. أكدت النتائج أن هناك تأثير إيجابي معنوي للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت في الرافاهية الاجتماعية وكذلك في أبعادها الثلاث، وأن أكبر تأثير كان في الاحتياجات الإنسانية الأساسية.
 ٩. لا يوجد اختلاف لأهمية المتغير المستقل الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت والمتغير التابع الرافاهية الاجتماعية للبحث باختلاف معلومات المتغيرات الديموغرافية، فيما عدا أهمية الإفصاح باختلاف مستوى التأهيل، وتغير أهمية الرافاهية باختلاف الخبرة.
- ثانياً. التوصيات:**
١. ضرورة تدعيم الوعي من قبل المنظمات المحلية العراقية وكذلك في سوق الأوراق المالية بأهمية إفصاح المنشآت عن مسؤولياتها الاجتماعية، وتحفيزهم ودفعهم لذلك.
 ٢. ضرورة تعزيز إدراك الجهات الحكومية بالعوامل المؤثرة بمعايير الرافاهية الاجتماعية، بهدف تعزيزها، وتحسين مستوى الدولة في هذا الجانب.
 ٣. عمل دورات تدريبية للمحاسبين حول كيفية إعداد تقارير المسؤولية الاجتماعية للمنشآت نظراً لغياب مثل هذه التقارير عن البيئة العراقية وبالتالي غياب مستوى الخبرة لمحاسبين للمنشآت، وكذلك الجهل بمدى تأثير هذه التقارير في قيمة المنشأة ومكانتها السوقية في هذه البيئة.
 ٤. عمل دورات وندوات أكاديمية للتعريف بمعايير الرافاهية الاجتماعية، وذلك للأفراد العاملين لدى الجهات الحكومية المسؤولة عن عمليات التنمية في الدولة والجهات الرقابية المالية والإدارية والاقتصادية بهدف توجيه التركيز في أعمالهم على مدى تحقيق تلك المعايير.
 ٥. إجراء المزيد من الدراسات عن محددات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت في البيئة العراقية وعوامل التحفيز التي يمكن تبنيها للدفع نحو ذلك الإفصاح.
 ٦. إجراء المزيد من الدراسات حول الدور المحاسبي في تحقيق الرافاهية الاجتماعية.

المصادر

أولاً. المصادر باللغة العربية

أ. الرسائل الجامعية

١. احمد، محمد عبدالله محمود، (٢٠١٣)، اثر الإفصاح المحاسبي عن الاداء البيئي والاجتماعي على القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية.
٢. حسن، داليا مرسي محمد، (٢٠١٣)، أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات على تكلفة التمويل: دراسة تطبيقية على بعض الشركات المصرية المسجلة في سوق الأوراق المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.
٣. عبدالرحمن، العايب، (٢٠١١)، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس/سطيف، الجزائر.
٤. عودة، أياد محمد، (٢٠٠٨)، قياس التكاليف الاجتماعية ومدى مساهمتها بتحقيق الرفاهية الاجتماعية دراسة تطبيقية على فنادق فئات خمس نجوم، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية العلوم المالية والإدارية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.

ب. الدوريات العلمية

١. أرديني، طه أحمد حسن، (٢٠٠٦)، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية-أنموذج مقترح، مجلة تنمية الرافدين، العدد ٨٣، المجلد ٢٨، كلية الادارة والاقتصاد جامعة الموصل.
٢. الأرضي، محمد وداد، (٢٠١١)، تقييم وتطوير تقرير الاستدامة المعد في ضوء مبادئ المبادرة العالمية للتقارير GRI كمدخل لتوفير حاجات سوق المال المصرية من المعلومات غير المالية، مجلة المحاسبة المصرية، العدد ٢، السنة ١، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
٣. غيث، مجدي علي محمد، (٢٠١٦)، أثر الدوافع العقدية والأخلاقية في تحقيق الرفاهية في الاقتصاد الإسلامي، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد ١٢، العدد ١.
٤. فطوم، امحمدي، (٢٠١٥)، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية: نموذج مقترح، مجلة الابحاث الاقتصادية، العدد ١٣، جامعة البليدة.

ج. الكتب

١. بدوي، محمد عباس، عثمان، الأميرة إبراهيم، (٢٠١٢)، قراءات في تطور الفكر المحاسبي بين النظرية والتطبيق، الطبعة ١، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

د. أخرى

١. براق، محمد؛ قمان، مصطفى، (٢٠١١)، أهمية الاستثمار المسؤول اجتماعياً والصناديق الإسلامية في تفعيل وتنشيط الأسواق المالية للبلدان النامية، الملتقى الدولي الثاني، جامعة ورقلة، الجزائر.
٢. الجوزي، جميلة، (٢٠١٢)، أهمية المحاسبة البيئية في استدامة التنمية، ورقة علمية، المؤتمر العلمي الدولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر.

ثانياً. المراجع باللغة الأجنبية

A- Thesis

1. Lin, I-Hsiang (2010), Users' And Preparers' Perception Of Sustainability Reporting And Corporate Sustainability, **A Thesis Of Doctor Of Business Administration**, Nova Southeastern University.
2. Petcharat, Neungruthai, (2010), Identification of effective management accounting system characteristics to support sustainable value chains: towards a conceptual model for sustainable development of firms, **Thesis Of Doctor**, Faculty of Business, University Of Southern Queensland.

B- Periodicals

1. Archel, P. & Fernandez, M. & Larrinaga, C., (2008), The Organizational and Operational Boundaries of Triple Bottom Line Reporting: A Survey, **Environmental Management**, Vol. 41, No. 1.
2. Bachoo, Kaveen, & Tan, Rebecca & Wilson, Mark, (2013), Firm Value and the Quality of Sustainability Reporting in Australia, **Australian Accounting Review**, Vol. 23, No. 64.
3. Bowerman, S., & Sharma, U. (2016), The effect of corporate social responsibility disclosures on share prices in Japan and the UK, **Corporate Ownership and Control**, Vol. 13, No. 2.
4. Butler, Janet B. & Henderson, Sandra Cherie & Raiborn, Cecily (2011), Sustainability and the Balanced Scorecard: Integrating Green Measures into Business Reporting, **Management Accounting Quarterly**, Vol. 12, No. 2.
5. Carroll , Archie B. & Shabana, Kareem M., (2010) The business case for corporate social responsibility: a review of concepts, research and practice, **International journal of Management review**, Vol. 12, Issue 1,
6. Crawford, David & Scaletta, Todd, (2006), The Balanced Scorecard and Corporate Social Responsibility: Aligning values for profit, **FMI journal** (Financial Management Institute of Canada), Vol. 17, NO. 3,
7. Crutzen, Nathalie & Herzig, Christian, (2013), A Review Of The Empirical Research In Management Control, Strategy And Sustainability, in Lucrezia Songini & Anna Pistoni & Christian Herzig (ed.) **Accounting and Control for Sustainability**, Vol. 26.
8. Dahlsrud, Alexander, (2008), How Corporate Social Responsibility is Defined: an Analysis of 37 Definitions, **Corporate Social Responsibility and Environmental Management**, Vol. 15, Issue 1.
9. Dhaliwal, D. S. & Li, O. Z. & Tsang, A., & Yang, Y. G. (2011), Voluntary nonfinancial disclosure and the cost of equity capital: The initiation of corporate social responsibility reporting, **The accounting review**, Vol. 86, No.1.
10. Fauzi, H. & Svensson, G. & Rahman, A. A. (2010), "Triple bottom line" as Sustainable corporate performance: A proposition for the future, **Sustainability**, Vol. 2, No.5.

11. Fulop, Gyula, & Hernadi, Bettina Hodi, (2014), Sustainability accounting: a Success factor in corporate sustainability strategy, **International Journal of Economics and Management Engineering (IJEME)**, Vol. 4, Issue. 1.
12. Guo, Ying & Yang, David C., (2014), Sustainability Accounting Reporting: A Survey on 30 U.S. Dow-Jones, **International Journal of Accounting and Taxation Companies**, Vol. 2, No. 3.
13. Huang, Xiaobei “Beryl” & Watson, Luke, (2015), Corporate social responsibility research in accounting. **Journal of Accounting Literature**, Vol. 34.
14. Hughen, Linda & Lulseged, Ayalew & Upton, David R, (2014) , Improving Stakeholder Value through Sustainability and Integrated Reporting, **The CPA Journal**, Vol. 84 Issue 3.
15. Hung, M., & Shi, J., & Wang, Y. (2013). The effect of mandatory CSR disclosure on information asymmetry: Evidence from a quasi-natural experiment in China, Asian Finance Association (AsFA) 2013 **Conference**.
16. Isaksson, Raine & Steimle, Ulrich, (2009), What does GRI-reporting tell us about corporate sustainability?, **The TQM Journal**, Vol. 21 , No. 2
17. Majumder, T. H., & Akter, A. & Li, X., (2017) Corporate Governance and Corporate Social Disclosures: A Meta-Analytical Review, **International Journal of Accounting & Information Management**, Vol. 25, No. 4.
18. Montiel, Ivan, (2008), Corporate Social Responsibility and Corporate Sustainability Separate Pasts, Common Futures, **Organization & Environment**, Vol. 21, No. 3.
19. Orr, Sara K. & Kempf, Bart J., (2015), Voluntary Sustainability Disclosure and Emerging Litigation, **Ecosystems Committee Newsletter**, Vol. 19, No.1.
20. Platonova, E., Asutay, & M., Dixon, R., & Mohammad, S. (2016). The impact of corporate social responsibility disclosure on financial performance: Evidence from the GCC Islamic Banking Sector. **Journal of Business Ethics**, Vol.....
21. Qiu, Y., Shaukat, A., & Tharyan, R., (2016), Environmental and social disclosures: Link with corporate financial performance, **The British Accounting Review**, Vol. 48, No. 1.
22. Rahdari, A. H., & Rostamy, A. A. A. (2015). Designing a general set of sustainability indicators at the corporate level, **Journal of Cleaner Production**, Vol. 108.
23. Rezaee, Zabihollah, (2016), Business sustainability research: A theoretical and integrated perspective, **Journal of Accounting Literature**, Vol. 36.
24. Schaltegger, Stefan & Bennett, Martin & Burritt, Roger (2006), Sustainability Accounting And Reporting: Development, Linkages And Reflection, in: Schaltegger, Stefan & Bennett, Martin & Burritt, Roger, (Eds.), **Sustainability Accounting and Reporting**, Edition 1, Eco-Efficiency in Industry and Science Series , Vol. 21, Published By Springer Netherlands.

25. Schaltegger, Stefan & Burritt, Roger (2006), Corporate Sustainability Accounting /A Catchphrase for Compliant Corporations or a Business Decision Support for Sustainability Leaders?, in: Schaltegger, Stefan & Bennett, Martin & Burritt, Roger, (Eds.), **Sustainability Accounting and Reporting**, Edition 1, Eco-Efficiency in Industry and Science Series , Vol. 21, Published By Springer Netherlands.
26. Suttipun, M. (2014). Corporate characteristics, social responsibility reporting, and financial performance: Evidence in Thailand, **Corporate Ownership & Control**, Vol. 12, No. 1-9.
27. Taylor, Andrew & Taylor, Margaret, (2014), Factors influencing effective implementation of performance measurement systems in small and medium-sized enterprises and large firms: a perspective from Contingency Theory, **International Journal of Production Research**, Vol. 52 Issue 3.
28. Tian, Yu & Chen, Jingliang, (2009), Concept of Voluntary Information Disclosure and A Review of Relevant Studies, **International Journal of Economics and Finance**, Vol. 1, No. 2.
29. Van Marrewijk, Marcel. (2003), Concepts and definitions of CSR and corporate sustainability: between agency and communion, **Journal of business ethics**, Vol. 44, No. 2.
30. Wilson, M. (2003), Corporate sustainability: what is it and where does it come from?, **Ivey Business Journal**, Vol. 67 No. 6.
31. Zhong, M., & Gao, L. (2017), Does corporate social responsibility disclosure improve firm investment efficiency? Evidence from China, **Review of Accounting and Finance**, Vol. 16, No. 3.

C- Books

1. Idowu , Samuel O., & Capaldi, Nicholas & Zu , Liangrong & Gupta, Ananda Das ,(2013), **Encyclopedia of Corporate Social Responsibility**, Springer-Verlag Berlin Heidelberg.
2. Islam, Muhammad Azizul, (2015), **Social Compliance Accounting/ Managing Legitimacy in Global Supply Chains**, Springer International Publishing Switzerland.
3. Porter, Michael E. & Stern, Scott (2016), **Social Progress Index 2016**, Social Progress Imperative, USA.
4. Shukla, S. & Ahmad, S. & Katna, A. & Gupta, A. & Venkateswaran, S., (2013), **Handbook on Corporate Social Responsibility in India**, Pricewaterhouse Coopers Private Limited (PwCPL), India.

م/استمارة استبيان

تحية طيبة:

تمثل هذه الاستمارة جزء من مشروع بحث بعنوان:

انعكاس أثر الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في بيان دور المنشآت في

تحقيق الرفاهية الاجتماعية

(دراسة استطلاعية لآراء عدد من المحللين الماليين في سوق العراق للأوراق المالية)

يرجى تفضلكم مشكورين باختيار واحدة من الإجابات التي ترونها مناسبة لكل عبارة بوضع علامة (✓) في الحقل المخصص، علماً أن المعلومات هي لأغراض البحث العلمي فحسب.

أملين تعاونكم ومساعدتكم لنا، في الإجابة عن مفرداتها بموضوعية.

الباحثون

القسم الأول: معلومات عامة

١. التحصيل العلمي:

أ. ما قبل البكالوريوس ب. بكالوريوس

ج. ماجستير د. دكتوراه

٢. الخبرة:

أ. أقل من سنة ب. ١-٥ سنوات

ج. ٦-١٠ سنة د. ١١ سنة فأكثر

٣. التخصص:

أ. محاسبة ب. إدارة أعمال

ج. اقتصاد د. علوم مالية

هـ. أخرى

القسم الثاني: قياس المتغيرات

ت	الفقرات	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
	المتغير المستقل: الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية					
	أولاً. العبارات المتعلقة بالتفاعل مع المجتمع حيث تتضمن المعلومات التالية:					
١	المساعدات المالية المقدمة من قبل المنشأة والمتعلقة بالبرامج التعليمية للمجتمع.					
٢	مدى المساهمة في إقامة المراكز الصحية.					
٣	مستوى دعم اشتراك العاملين في الأنشطة الاجتماعية المتنوعة.					
٤	التبرعات والمساعدات المقدمة من المنشأة للجمعيات الخيرية والمراكز الثقافية والرياضية.					
٥	مدى إقامة المشروعات في المناطق الأقل تطوراً بهدف تطويرها.					
٦	عدد المعوقين والعاطلين عن العمل التي يتم تشغيلهم بالمنشأة سنوياً.					
٧	سياسة تكافؤ الفرص					
٨	سياسة حقوق الإنسان					
٩	% النساء في القوى العاملة					
١٠	الميثاق العالمي للأمم المتحدة					
	ثانياً. العبارات المتعلقة بالعاملين في المنشأة حيث تتضمن المعلومات التالية:					
١١	مدى توفير فرص ترقية كافية للعاملين فيها بدون تمييز أو تفرقة بينهم.					
١٢	عدد الدورات التدريبية والتطويرية للعاملين في المنشأة ولأسرهم					
١٣	الخدمات الاجتماعية والترفيهية لعاملين في المنشأة ولأسرهم					
١٤	مدى توفير النقل والسكن في المنشأة.					
١٥	مدى توفير التأمين الصحي والتقاعد للعاملين في المنشأة.					
١٦	مدى توفير ظروف عمل آمنة ومريحة للعاملين في المنشأة.					
١٧	% معدل دوران الموظفين					
١٨	متوسط عمر الموظف					
١٩	حوادث القوى العاملة					
٢٠	% العاطل في القوى العاملة					

ت	الفقرات	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
	المتغير التابع: الرفاهية الاجتماعية					
	أولاً. الحاجات الإنسانية الأساسية					
٢١	التغذية والرعاية الصحية الأساسية.					
٢٢	المياه والصرف الصحي.					
٢٣	المأوى والسكن.					
٢٤	السلامة (الأمان) الشخصية.					
	ثانياً. أساسيات الرفاهية					
٢٥	إتاحة الوصول للمعرفة الأساسية.					
٢٦	إتاحة الوصول للمعلومات والاتصالات.					
٢٧	الصحة والعافية.					
٢٨	جودة البيئة.					
	ثالثاً. الفرصة					
٢٩	الحقوق الشخصية.					
٣٠	الحرية الشخصية والاختيار.					
٣١	التسامح والاندماج.					
٣٢	إمكانية الوصول إلى التعليم المتقدم.					